

حازم الببلاوي



أربعة
تنتهون
في قفص
الحكومة

السوق



الدكتور حازم الببلاوى

وزير المالية السابق

(فى حكومة عصام شرف)

أربعة شهور فى قفص الحكومة

(حلقات نشرت فى جريدة الشروق)

ليس الغرض من هذه الصفحات تسجيل تجربتي في المشاركة في حكومة الدكتور عصام شرف، كما أنها ليست «كشف حساب» عما قدمته أو عجزت عن تقديمه. ولكنني شعرت، وأنا أترك الحكومة، أن البلاد تمر بمرحلة دقيقة وبالغة القلق وعدم الاستقرار، وأن أحد أخطر ضحايا هذا الوضع هو الواقع الاقتصادي القائم.

ولذلك رأيت أن هناك حاجة إلى توضيح عدد من المشكلات الاقتصادية التي تواجهنا الآن. كما رأيت أن أسلوب عرض بعض هذه المشكلات من خلال تجربتي «القصيرة» في الوزارة، قد يكون أكثر تأثيراً وفاعلية. ولذلك لم يكن غريباً أن يكون تركيزي في هذه الصفحات على الجوانب الاقتصادية أكثر من غيرها. وقد حرصت على شرح المفاهيم الاقتصادية بأسلوب مبسط وسهل بعيداً عن المصطلحات الفنية المعقدة، أملاً في زيادة الوعي بمشكلاتنا الاقتصادية الحالية. فهذا هو الغرض الأساسي من نشر هذه الأوراق.

وفي هذا العرض تجنبت، قدر الإمكان، مناقشة الجوانب الشخصية إلا استثناءً، وبغرض توضيح بعض جوانب المشكلات الاقتصادية القائمة. وطالما أشرت إلى الجوانب الشخصية، فإنني أنتهز هذه المناسبة لكي أعبر هنا عن سعادتي بالالتقاء والتعرف بمجموعة نادرة ومخلصة من الزملاء - الوزراء - اجتمعت في ظروف قاسية وتحت ضغوط شديدة، وكانت المسئولية، في أحيان كثيرة، أكبر من طاقة البشر. وليس معنى ذلك أنه كان هناك دائماً انسجام كامل بين الجميع، فهناك اختلافات في الرؤية، لا شك، ولكنني أعتقد أن الرغبة في خدمة الوطن كانت هي الشاغل الأكبر والأهم لدى الجميع، أو على الأقل، لدى الغالبية الكبرى من بينهم.

وفي خلال عملي في وزارة المالية، وهي إمبراطورية شاسعة ومتنوعة، وبرغم ما يشاع عنها من بيروقراطية عريضة، فقد وجدت في العديد ممن عملوا معي مباشرة، تفانياً في العمل ورغبة صادقة في إيجاد الحلول المناسبة، وذلك على الرغم من الاعتراف بتراكم المشكلات وتعقدها وتداخل الصلاحيات وتضاربها. وأنتهز هذه الفرصة لكي أتقدم إلى كل من عمل معي بخالص الشكر، لما وجدته منهم من إخلاص وصدق في أداء المهام.

ولا أستطيع أن أقول إن فترة عملي في هذه الحكومة كانت مريحة أو سهلة، بل غلبت عليها قسوة المطالب العاجلة من كل حذب وصوب، في مقابل ندرة الموارد ومع تشعبها وبعثرتها. وإذا كان الإرهاق وجسامة العبء هما أحد الجوانب الهامة، فإن الجانب الآخر كان الإثراء في التجربة والاعتزاز بخدمة الوطن في هذه اللحظات الدقيقة والصعبة. وإذ أضع هذه الانطباعات تحت نظر القارئ، فأمل أن تساعد، ولو قليلاً، على إيضاح صعوبة مشكلاتنا الاقتصادية العاجلة، وحاجتها إلى المواجهة السريعة والواقعية، وأن الآمال أمام هذه الأمة لتحقيق مستقبل زاهر هي آمال كبيرة وواعدة، وعلينا ألا نهدر هذه الآفاق المشرقة بعجزنا عن تجاوز مشكلاتنا الوقئية والعاجلة.

لم يكن في نيتي أن أكتب شيئاً عن تجربتي في الحكومة، ولذلك لم أحاول أن أسجل، في حينه، الأحداث التي مرت أمامي. وبعد أن خرجت من الحكومة، وجدت أنه من الإنصاف، ونحن نمر بأحد أخطر الفترات في تاريخ مصر المعاصر، أن أضع بعض مظاهر تجربتي في العمل الحكومي، تحت نظر القارئ، وذلك قبل أن يغمرها الزمن وتتآكل الذاكرة وتضيع في طي النسيان. ونظراً إلى أنني لم أسجل هذه الأحداث في لحظتها، فإن ما أكتبه اليوم هو استعادة لسرد أحداث مضت، وأرويهما حسبما أتذكر أهم المواقف والأحداث التي مازالت عالقة في ذهني. وفي مثل هذه الظروف، فإن استعراض هذه الأحداث لن يكون زمنياً متسلسلاً بقدر ما هو انتقاء لموضوعات أو مواقف تستحق الإشارة إليها.

وقد كان شعوري منذ وليت منصب الوزارة هو أنني حبيس قفص حكومي استمر لأربعة أشهر بالكمال والتمام. حيث بدأ الأمر مع أداء القسم في ٢١ يوليو، وانتهى بتقديم الوزارة استقالتيها في ٢١ نوفمبر ٢٠١١. ومن هنا جاء عنوان هذه الانطباعات. ولنبدأ من البداية.

دخول الوزارة:

عندما قامت الثورة المصرية فى يناير ٢٠١١ كنت أعمل فى أبوظبى فى صندوق النقد العربى، وبالتالى لم تكن لى صلة مباشرة بالأحداث الجارية فى ميدان التحرير. وبعد تنحى الرئيس السابق وتخليه عن السلطة واختيار أحمد شفيق رئيسا للوزراء، بدأت المطالبات ترتفع فى الميدان لاختيار رئيس وزراء ووزارة جديدة تكون معبرة عن تطلعات الناشرين. وتعددت الترشيحات وتنوعت من مختلف الائتلافات والتجمعات الثورية، ويبدو أن التوافق النهائى قد استقر على ثلاثة أسماء لمنصب رئيس الوزراء هم: الدكتور عصام شرف والدكتور أحمد الجوبلى بالإضافة إلى العبد لله. وكان ذلك فى خلال الأيام العشرة الأولى من شهر مارس ٢٠١١. وفى خلال تلك الفترة جاءنى، وأنا فى مكتبى فى صندوق النقد العربى بأبى ظبى، اتصال تليفونى من القاهرة من رئاسة مجلس الوزراء، وأبلغنى المتحدث بأنه سوف ينقل المكالمة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حيث أفادنى المتكلم بأنه سوف يوصلنى بالفريق سامى عنان الذى يريد التحدث إلى. وظلت لفترة قصيرة فى انتظار المكالمة إلى أن أبلغنى المسئول أن الفريق قد دخل إلى اجتماع، وأنهم سوف يعيدون الاتصال بى بعد ثلاث ساعة عقب انتهاء الاجتماع المذكور. وبطبيعة الأحوال، فقد أثارت هذه المكالمة غير المتوقعة التخمين فى نفسى بأنها غالبا ما تكون متعلقة بتشكيل الحكومة الجديدة، بعد قبول استقالة حكومة أحمد شفيق. وبعد ذلك بفترة وجيزة، اتصل بى أحد الأصدقاء فى القاهرة، لإخبارى أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أعلن اختيار الدكتور عصام شرف لرئاسة حكومة جديدة.

وانتهى الأمر عند ذلك، وأعلنت الوزارة الجديدة، فأرسلت برقيتين للتهنئة، إحداهما للدكتور عصام شرف الذى كنت قد تعرفت إليه فى إحدى المناسبات فى أبى ظبى، والأخرى للدكتور نبيل العربى الذى كنت أعرفه من خلال عملى فى الأمم المتحدة. وفى البرقيتين أضفت إلى التهنئة رجاء إعلان الحكومة الجديدة تأييدها للشعب الليبى الذى كان قد بدأ انتفاضه ضد حكم القذافى.

وبانتهاء هذه المحادثة التليفونية غير المكتملة، استأنفت عملى العادى فى صندوق النقد العربى، وكنت قد أبلغت رئيس الصندوق، فى بداية ذلك العام، بأننى لا أرغب فى تجديد عقدى مع الصندوق وإنهاء عملى فيه اعتبارا من أول سبتمبر (سنة ٢٠١١)، حيث إننى أنوى العودة إلى بلدى فى ذلك الوقت. وفى بداية شهر يوليو اتفقت مع إحدى شركات الشحن على نقل أثاث منزلى ومتعلقاتى من أبى ظبى إلى القاهرة، وعلى أن يتم التغليف والشحن اعتبارا من ٢٢ أغسطس، وحددت إجازتى الصيفية اعتبارا من ١٤ يوليو وحتى ٢٠ أغسطس، للعودة إلى أبى ظبى وإنهاء عملى فى الصندوق، وإتمام الشحن وإجراءات العودة النهائية فى أول سبتمبر التالى.

وفى خلال الأسبوع الأول من يوليو، اتصل بى المهندس إبراهيم المعلم ومعه الدكتور معتز عبدالفتاح، الذى كان يعمل مستشارا سياسيا لرئيس الوزراء، وكان تساولهما عما إذا كنت على استعداد لقبول منصب رفيع فى الحكومة المصرية، والمشاركة فى وزارة الدكتور شرف. فأبدت موافقتى المبدئية على أساس أن تكون لى صلاحيات مناسبة فى إدارة الشؤون الاقتصادية. وبعد ذلك بيوم أو يومين، اتصل بى الدكتور معتز عارضا، باسم رئيس الوزراء، تولى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، فأفدته بأن هذا شرف وتكريم، ولكنى أرى أن منصب نائب رئيس الوزراء ليس له سلطة تنفيذية ولا جهاز يعاونه، فضلا عن أن المعلومات تكون عادة فى الوزارات، خاصة وزارة المالية. ولذلك فإن فاعلية نائب رئيس الوزراء تتطلب أن يكون وزيرا للمالية أيضا. وبعدها اتصل بى الدكتور معتز مجددا ومؤكدا الموافقة على اقتراحى، وطلب الإسراع بالعودة إلى مصر. فقدمت موعد عودتى يوما واحدا، وعدت إلى القاهرة فى ١٣ يوليو. وبعد وصولى إلى القاهرة، وبمجرد دخولى منزلى، وقيل أن أضع حقائبى على الأرض، جاءنى اتصال هاتفى من الدكتور عصام شرف، الذى ذكرت له أننى وصلت للتو، فأجابنى بأنه يتابع رحلتى، وأكد العرض واتفقتنا على الالتقاء فى اليوم التالى. وعند مقابلتى الدكتور شرف ذكرت له ما تم من حديث مع الدكتور معتز، فأجاب بأنه فهم أن المقصود هو شغلى منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية فقط.

فأوضحت له أن نائب رئيس الوزراء دون معلومات يكون كالأعمى، وأنه بدون جهاز معاون يكون كالأكعج، أى بدون فاعلية، ولذلك فإننى أصر على تولى منصب وزير المالية. وكان أن اقتنع بهذا الرأى. وفى مقابلة لاحقة مع السيد المشير طنطاوى والفريق عنان، أعيد طرح الموضوع. وأخيرا، وبعد عدة محاورات تمت الموافقة على اقتراحى، وصدر قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتعيينى نائبا لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزيرا للمالية، فى ٢٢ يوليو، وبدأت مهمتى فى الحكومة. خلفيات ضرورية بين المهم والعاجل:

كان من الطبيعي بعد انتهاء مراسم التعيين وحلف اليمين، أن أصفو إلى نفسى متسائلا: وماذا بعد؟ لقد كتبت لسنوات طويلة عن العديد من القضايا العامة، والآن، وقد أصبحت في مركز المسؤولية، فماذا أنا فاعل؟ لا بد من قدر من الوضوح الذهني، حتى يمكن أن أخطو الخطوة الأولى.

جاءت الفكرة الأولى التي سيطرت على ذهني آنذاك بضرورة التفرقة بين ما هو مهم وما هو عاجل، وعدم الخلط بينهما. فأما عن الأمور المهمة لوطننا في تحديد الأولويات لتقدم الأمة، فقد كانت هذه الأمور موضع اهتمامي وكتاباتي خلال السنوات الماضية. ولا بأس من إعادة التذكير بها. وقد سبق أن عبرت في كتابات حديثة وأحاديث تليفزيونية عما أعتبره رؤية إستراتيجية اقتصادية، وهي تقوم على عدة عناصر:

أ - سياسية سكانية واعية: فقد عرفت مصر زيادة سكانية مستمرة دون انقطاع منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى الآن، في حين كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية مترددة وغير مستقرة، مما أدى إلى اختلال اقتصادي واجتماعي غير خافٍ. كذلك لا ننسى أنه برغم أن مساحة أراضي مصر شاسعة نسبيا، فإن أغلب هذه المساحة صحراوية، ومواردها الطبيعية محدودة نسبيا بالمقارنة بالدول الغنية بالثروات الطبيعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا أو البرازيل أو كندا أو حتى الهند أو الصين. فموارد الطاقة محدودة في مصر، فهي تنحصر في كمية قليلة من البترول والغاز، مع عدم وجود مساقط مياه لتوليد الكهرباء مثل الهند، ومع انعدام للفحم كما الصين مثلا، أو الغابات مثل إندونيسيا أو ماليزيا. وهكذا فإن الضغط السكاني الذي يتضاعف كل ثلاثين سنة تقريبا يمثل عبئا شديدا على مستقبل التنمية. ومن هنا فأى إستراتيجية للمستقبل لا بد أن تتضمن محورا للسياسة السكانية بحيث يمكن ضبط هذا التضخم السكاني في المستقبل.

ب - إستراتيجية صناعية: لا يتحقق التقدم لمجرد وجود موارد طبيعية، وإنما هو نتيجة لقدرة الإنسان على استغلال الوسط أو البيئة المحيطة. ومن هنا، فقد كان التقدم البشري، نتيجة لزيادة كفاءة الإنسان في التعامل مع هذا الوسط، وهذا هو ما يعرف بالتقدم التكنولوجي. وقد عرفت البشرية ثورتين تكنولوجيتين، الأولى عند اكتشاف الزراعة منذ حوالي عشرة آلاف سنة، عندما استطاع الإنسان ترويض الأرض والنبات والحيوان بالإنتاج الزراعي. فبدأ استقرار الجماعات ونشأة المدن ثم الحضارات الكبرى. ثم جاءت الثروة الصناعية منذ حوالي ثلاثة قرون عندما استطاع الإنسان تسخير قوى الطبيعة ومصادر الطاقة لخدمته في تطويع المعادن والمواد الطبيعية، ومع ثورة البخار تم اكتشاف الكهرباء وغيرها من مصادر الطاقة. والآن فإننا ندخل في مرحلة جديدة من الثورة التكنولوجية في مجالات المعلومات والاتصالات والعلوم البيولوجية. والمجال الرئيسي لهذا التطور التكنولوجي هو الصناعة التحويلية بشكل خاص. ومن هنا، فإن التقدم الاقتصادي أصبح رهنا بمدى القدرة الصناعية وإمكانات تطورها التكنولوجي، الأمر الذي يتطلب إستراتيجية واعية لتطور التكنولوجيا وتطبيقها في المجالات الصناعية المختلفة.

وغنى عن البيان أن الصناعة الحديثة هي بطبيعتها ذات توجه عالمي، ومن ثم فإن الأخذ بإستراتيجية صناعية يتطلب نظرة عالمية واسعة، باختيار الصناعات الأكثر قدرة على التطور مع عقد التحالفات الإستراتيجية مع معظم المراكز الصناعية المتقدمة. فلا تستطيع دولة أن تقيم صناعة متقدمة ومتطورة إذا عزلت نفسها عن التطور العالمي.

ج - ثورة تعليمية وقفزة في ميدان التدريب: إذا كانت الثورة الصناعية الأولى خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ثم بداية القرن التاسع عشر تقوم على التجربة والخبرة العملية، فإن أساس التقدم التكنولوجي المعاصر هو العلم والمعرفة. ولذلك فإنه من المستحيل الدخول في مجالات الصناعة الحديثة والقدرة على استمرار تطويرها دون وجود مؤسسات تعليمية وبحثية متقدمة، مع إمكانات تدريبية قادرة ومتطورة. وهكذا فليس من الممكن تحقيق قفزة صناعية دون ثورة تعليمية وتدريبية. وبالمثل فإن نجاح السياسات السكانية يتطلب، بدوره، توعية وتنمية ثقافية مستمرة. وهكذا فإن تحقيق العنصرين الأولين من سياسة سكانية واعية وإستراتيجية صناعية رهن بتوفير مناخ تعليمي وتدريبى وثقافى مناسب.

د - عدالة اجتماعية: لا يتحقق التقدم بمجرد تحقيق معدلات عالية للنمو، وإنما لا بد أن يصاحب ذلك شعور المواطن بالعدالة والمساواة في الفرص المتاحة أمامه. ولا شك أن الارتفاع بمستوى التعليم يزيد من الوعي بحقوق المواطن، كما أن التقدم الصناعي يساعد في معظم الأحوال على اتساع قاعدة المستفيدين من النمو. ولكن الأمر يتطلب فوق كل ذلك سياسة اجتماعية واعية لتحقيق الشعور بالعدل والإنصاف وتوفير العدالة في الفرص والمزايا. ويرتبط بذلك ضرورة وجود نظام سياسى ديمقراطى يقوم على الشفافية والمساءلة.

هـ - إطار إقليمي للتعاون العربي: لم يعد من الممكن تحقيق قفزة تنموية قوية في إطار قطري أو محلي، وإنما ينبغي أن يتم ذلك في إطار إقليمي.

وترتبط مصر بوسطها العربي ارتباطاً عضوياً، فضلاً عن التكامل الجغرافي والحضاري بين شعوبها. وتواجه المنطقة في مجموعها تحديات كبيرة تتطلب تعاوناً وثيقاً وبناءً. وبذلك فإن العمل من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية عربية يعتبر أمراً جوهرياً لأي نظرة مستقبلية لمصر.

ماذا عن العاجل؟

كل ما تقدم صحيح وضروري، ولكن مصر تواجه الآن ظروفًا خطيرة واستثنائية، تتطلب مواجهة سريعة وحاسمة. ومن هنا، فإن العاجل لا يقل أهمية عن المهم، بل يحتاج إلى تركيز الاهتمام به لأنه مرتبط بأمد قريب ويهدد المستقبل نفسه. ولذلك فإنه من الضروري، مع وجود نظرة شاملة ورؤية متكاملة للمستقبل، عدم إهمال الواقع القائم والمشكلات العاجلة التي تتطلب حلولاً سريعة ومباشرة ولا تتحمل التأجيل. والحكومة الانتقالية تتحمل المسؤولية الأساسية في مواجهة هذه القضايا العاجلة التي لا تقبل الانتظار.

وهكذا بدا لي أن المهمة الرئيسية لدوري في الوزارة الجديدة هو التركيز على القضايا العاجلة التي تتطلب مواجهة سريعة وحاسمة، على أن يتم ذلك في إطار نظرة عامة للرؤية الشاملة المستقبلية. وبدأت أتساءل عن عدد من القضايا التي ينبغي التركيز عليها في فترة الحكومة الانتقالية، والتي لا يمكن تأجيلها لحين الانتهاء من الإعداد لنظام الحكم الدائم بعد الدستور وتكوين المؤسسات السياسية الدائمة. وكانت نقطة البدء هي ضرورة النظر في أوضاع الاقتصاد المصري لتحديد نقطة الانطلاق. فهناك وثيقتان لا يمكن إغفالهما عند النظر في وضع السياسات المالية والنقدية للحكومة. وإذا كانت الموازنة هي الوثيقة الأولى، فإن ميزان المدفوعات هو الوثيقة المكملة، وذلك لتحديد أوضاع الاقتصاد القومي إزاء العالم الخارجي.

المعالم الرئيسية للموازنة العامة:

ليس الغرض هنا التعرض لتفاصيل الموازنة العامة كافة، وإنما فقط التركيز على الخصائص العامة التي يمكن أن تؤثر على قدرة الاقتصاد المصري على الانطلاق في المستقبل القريب.

تبلغ جملة الإنفاق في ميزانية ٢٠١٢/٢٠١١ مبلغ ٤٩٠،٦ مليار جنيه، وجملة الإيرادات حوالي ٣٥٠ مليار جنيه، بعجز حوالي ١٤٠ مليار جنيه يخفض إلى ١٣٤ مليار بعد حساب صافي حيازة الأصول المالية. فالخاصية الأولى للموازنة هي أنها تنطوي على عجز يمثل حوالي ٢٧% من حجم الإنفاق الإجمالي. وبذلك فأكثر من ربع كل جنيه تنفقه الحكومة لا يأتي من موارد مالية حقيقية للدولة، وإنما يتم تمويله إما بالإقراض وبالتالي تحميل الأجيال القادمة عبء سداد هذه القروض، وإما بنوع من أنواع التضخم الذي يرفع الأسعار ويخفض القيمة الحقيقية للنقود.

وعند النظر إلى باقي عناصر الإنفاق، فإننا نجد أن أهم عنصرين هما على التوالي: الدعم ويبلغ حوالي ١٥٧ مليار دولار بنسبة تصل إلى ٣٢% من حجم الإنفاق، ثم فوائد خدمة الدين العام وتبلغ حوالي ١٠٦ مليارات جنيه بنسبة ٢٢% من حجم الإنفاق. وهكذا يستنفذ هذان البندان (الدعم وفوائد خدمة الدين) حوالي ٥٥% من حجم الموازنة، أي إن وزير المالية ليس أمامه لتوزيع الإنفاق على مختلف الحاجات العامة إلا أقل من نصف حجم الإنفاق العام (٤٥%). وفي هذا إخلال بدور الدولة في القيام بوظائفها الأساسية في الأمن والدفاع والعدالة وتوفير التعليم والصحة والخدمات العامة وتكوين البنية الأساسية وغيرها من عناصر التقدم. وعند مزيد من التدقيق في بند الدعم نجد أن أكثر من ٦٠% من قيمة الدعم يذهب إلى دعم المواد البترولية، والذي بلغ في ميزانية هذا العام حوالي ٩٥ مليار جنيه، ويتوقع أن يزيد هذا الرقم عند إقفال الحسابات الختامية.

والظاهرة المقلقة هي أن دعم المواد البترولية كان في عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ حوالي مليار جنيه، ثم ارتفع خلال العقدين الماضيين إلى أكثر من ٩٥ ضعفاً، وتعتبر مصر (ربما باستثناء بعض دول الخليج) أرخص بلد في العالم في أسعار الطاقة. والسؤال: هل يذهب هذا الدعم كله إلى المستحقين؟ هناك صناعات مربحة (بعضها يحقق أعلى معدلات للأرباح العالمية) حيث تشتري المواد البترولية المدعمة، لكي تبيع إنتاجها في السوق وفقاً للأسعار العالمية.

وإذا كان رقم دعم المواد البترولية يصل إلى ٩٥ مليار جنيه، فإن دعم الدولار وحده يجاوز نصف هذه القيمة. حقا يستخدم الدولار في معظم وسائل النقل، ولكنه يستخدم أيضا في اليخوت السياحية، كما في أرقى الفنادق، والأخطر من ذلك هو أنه يُهرب كذلك إلى الخارج.

وماذا عند البند الآخر، وهو الخاص «بفوائد خدمة الدين»؟ والملاحظة الأساسية هنا هي أن هذا البند إنما هو نتيجة لعجز السنوات الماضية. فإذا نظرنا إلى السنة الجارية وحدها، ونقارن الإنفاق والإيرادات لهذه السنة (٢٠١٢/٢٠١١)، فإن العجز الأولي لهذه السنة وحدها لم يتجاوز ٢٨ مليار جنيه. والسؤال: لماذا وصل العجز إلى ١٣٤ مليار جنيه؟ الإجابة هي أننا ندفع فوائد عن الدين العام المتراكم من السنوات السابقة حوالي ١٠٦ مليارات جنيه. ومع ارتفاع أسعار الفائدة، فمن المتوقع أن يزيد هذا الرقم عند نهاية العام الحالي. وهكذا ارتفع هذا العجز الأولي إلى عجز في الميزانية بلغ ١٣٤ مليار جنيه بسبب الفوائد المدفوعة عن الدين المتراكم من السنوات السابقة. فمشكلة «بند فوائد خدمة الدين» هو أنه نوع من المرض الوراثي الذي يتنقل من سنة إلى أخرى، ويتضخم بشكل مستمر. فهو أشبه بالمرض الخبيث الذي لا يشفى، وهو مع ذلك يستشري من عام لآخر حتى يكاد يخلق الموازنة. ولعل أبرز مثال على ذلك هو موازنة الولايات المتحدة الأمريكية حاليا، وهي لا تزال أكبر اقتصاد في العالم، ومع ذلك فإنها واجهت ما يشبه الإفلاس عند نهاية السنة المالية السابقة، بسبب تزايد عجز الموازنة نتيجة ارتفاع أعباء خدمة الدين الحكومي خلال السنوات السابقة. وعلينا أن نتذكر أن الرئيس كلينتون ترك البيت الأبيض عام ٢٠٠٠، وقد حققت الموازنة فائضا لأول مرة منذ فترة طويلة، ثم جاء الرئيس بوش وحرابه، فبدأ العجز يتزايد حتى كاد يعرض الولايات المتحدة الأمريكية للإفلاس. وتواجه دول أوروبية عديدة مثل هذه المشكلات سواء في اليونان أو إيطاليا وربما إسبانيا وغيرها.

ويرتبط استمرار عجز الموازنة بتزايد الدين العام. ويقدر حجم الدين العام الإجمالي المتوقع في نهاية العام بحوالي ١،١٤٠ تريليون جنيه (أى ألف مائة وأربعون مليار جنيه) أكثر من ٨٥% منها دين محلي، والباقي دين أجنبي. فمصر من أقل دول العالم من حيث المديونية الخارجية، وتكلفتها عادة منخفضة ومع فترات سداد طويلة الأجل.

وقد صاحب استمرار العجز الحكومي تناقص في معدلات فائض السيولة في القطاع المصرفي، نتيجة لزيادة المطروح من أتون الخزنة والذي تكتتب فيه عادة البنوك المحلية. وكان فائض السيولة في القطاع المصرفي في ديسمبر ٢٠١٠ جاوز ١٠٠ مليار جنيه، ثم انخفض إلى ما دون نصف المليار في سبتمبر ٢٠١١.

وأخيرا ينبغي التنبيه إلى أن تحديد صافي حجم الدين المحلي الواقعي ليس بالأمر اليسير، فنتيجة للتداخل الشديد بين المراكز المالية للحكومة والعديد من الهيئات الاقتصادية العامة، فإن تحديد صافي الحجم الحقيقي للدين يصبح أكثر صعوبة. فهناك هيئات عامة اقتصادية مدينة للبنوك بمبالغ ليست هينة، فهل تصبح هذه المديونية جزءا من الدين العام أو لا؟ وسوف نشير إلى هذه الظاهرة بصدد مناقشة التشابكات المالية للهيئات الحكومية والعامة.

ميزان المدفوعات:

ليس المقصود هنا تحليل عناصر ميزان المدفوعات بالتفصيل، وإنما الإشارة فقط إلى أهم المعالم التي تميز هذا الميزان، والتي من شأنها أن تقيد من حرية الحركة لوضع السياسة الاقتصادية. وكان ميزان المدفوعات قد عرف تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة قبل قيام ثورة ٢٥ يناير، وجاءت هذه الأحداث فائرت سلبا على بعض عناصر هذا الميزان مثل السياحة والاستثمارات المباشرة والتوظيفات المالية في الأسواق المالية. وعلى الرغم من أن عناصر الميزان الأخرى ظلت متماسكة أو حتى تحسنت بعض الشيء، فإن الأثر النهائي على الميزان كان سلبا. فبالرغم من تحسن الصادرات وتحويلات العاملين في الخارج وعائدات المرور في قناة السويس، فإن الوضع الإجمالي للميزان قد تراجع خلال الفترة الأخيرة، مما أثر على احتياطي الأرصدة الأجنبية المتاحة للاقتصاد المصري.

وكانت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ (يونيو ٢٠١١) قد أسفرت عن عجز كلى بميزان المدفوعات بلغ نحو ٩،٨ مليار دولار (مقابل فائض كلى بلغ نحو ٣،٤ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة). وهو ما انعكس في تناقص صافي الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي. ويظهر التحليل أن أسباب هذا العجز ترجع إلى ما ترتب على الأحداث بعد يناير من تأثير، حيث سجل ميزان المدفوعات خلال النصف الثاني من السنة المالية (يناير/يونيو ٢٠١١) عجزا كليا بلغ نحو ١٠،٣ مليار دولار (مقابل فائض كلى خلال النصف الأول من السنة نفسها بلغ ٥٧١ مليون دولار).

وقد عرف الحساب الرأسمالي عجزا مقابل صافي التدفقات إلى الخارج قدره نحو ٨،٤ مليار دولار (مقابل صافي تدفق إلى الداخل قدره نحو ٨،٣ مليار دولار في السنة السابقة).

وهكذا أدى تراجع السياحة وانخفاض تدفقات رأس المال للاستثمار المباشر أو التوظيف في السوق المالية مع خروج بعض هذه الأموال إلى الخارج، أدى كل ذلك إلى تناقص الاحتياطيات من حوالي ٣٦ مليار دولار إلى أقل من عشرين مليار دولار في نهاية أكتوبر ٢٠١١، ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في الأشهر القادمة.

ومن الواضح أن هذا التأثير السلبي على ميزان المدفوعات لا يرجع إلى اعتبارات اقتصادية بحتة، بقدر ما هو نتيجة للأوضاع الأمنية غير المستقرة وأجواء عدم اليقين التي تحيط بمستقبل الأوضاع السياسية. ولا يخفى أن اختفاء الأمن وغلبة عدم اليقين حول المستقبل السياسي أمام متخذي القرارات الاقتصادية (خاصة من المستثمرين) هما ألد أعداء الاستقرار والتقدم الاقتصادي.

ماذا يفعل وزير المالية الجديد؟

يمثل الاستعراض السابق ما دار في ذهني عند دخولي وزارة المالية لأول مرة، ليس بالألفاظ نفسها، وربما ليس بالوضوح نفسه، ولكن المشكلة كانت واضحة:

هناك أشياء مهمة يحتاجها الاقتصاد المصري من خلال رؤية متكاملة للمستقبل، ولكن هناك أيضا مشكلات عاجلة لا تتحمل الانتظار، ونحن بصدد حكومة انتقالية مؤقتة. فكيف يكون الاختيار؟ هذا هو السؤال.

حقا لا بد لنا من سياسة سكانية واضحة للمستقبل، وكذا إستراتيجية صناعية تعتمد على تطوير التكنولوجيا وتوظيفها، مما يتطلب ثورة تعليمية وإمكانات تدريبية كافية، مع ضرورة توفير الشعور بالعدالة الاجتماعية وتساوي الفرص، وأن يتم ذلك من خلال رؤية قومية تمتد إلى عالمنا العربي في مجموعه. كل هذا صحيح وضروري ولا مناص منه.

ولكن هناك أزمة طاحنة، وعجزا متزايدا في الموازنة لا بد من ضبطه وتمويله، وإلا انفلتت الأسعار ودبت الفوضى المالية وتهددت المؤسسات المالية والمصرفية. وبالمثل هناك ضغط على ميزان المدفوعات، والاحتياطيات تتآكل كل يوم ونحن بلد يستورد نصف غذائه من الخارج، وتعتمد صناعاته على واردات المواد الخام والسلع الوسيطة والآلات والمعدات من الخارج. هذه معضلة الاختيار بين المهام والعاجل.

بطبيعة الأحوال، فإن الخيار لا يكون مطلقا بالاهتمام الكامل بأحد الجانبين، والإهمال الكلي للجانب الآخر. هذا غير ممكن وغير حكيم. فلابد من التوازن بين الأمرين، مع ضرورة الترحيح وإعطاء الأولوية لأحدهما دون التضحية الكاملة بالأمر الآخر. فماذا سيكون خيار وزير المالية الجديد، وأين يتم التركيز؟

لم يتطلب الأمر منى وقتنا طويلا، فقد شعرت بأننا إزاء اقتصاد وطني ينزف دما، وأن هناك حاجة عاجلة لإسعافه وبأسرع وقت لتعويضه عما فقدته من موارد مالية تمثلت في عجز الموازنة المتزايد، واختلال ميزان المدفوعات، وبداية تآكل الاحتياطيات من الأرصدة الأجنبية. وكانت مصر قد عرفت وضعا مشابها في نهاية الثمانينيات حيث كان عجز الموازنة في حدود ٢٠%، من الناتج الإجمالي، والتضخم بمعدلات قريبة من هذا الرقم، وارتفع الدين الخارجي إلى أكثر من ٥٠ مليار دولار، ثم توقفت مصر عن الوفاء ببعض التزاماتها الخارجية، وأصبح وضعها المالي داخليا وخارجيا مقلقا وغير مستقر.

وجاءت حرب الخليج واحتلال العراق لجارتها الكويت، ثم موقف مصر الموفق في اختيار جانب الصواب أخلاقيا وسياسيا. وترتب على ذلك أن قام المجتمع الدولي بتوفير حزمة من مبادرات الدعم المالي لمصر. وهكذا قامت دول الخليج بإلغاء ديونها على مصر وكانت تبلغ حوالي ٧ مليارات دولار، فضلا عما أرسل لمصر آنذاك من دعم في شكل معونات نقدية، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء ديونها العسكرية على مصر وكانت تبلغ حوالي ٧ مليارات دولار هي الأخرى، ثم قامت دول نادي باريس بإلغاء نصف ديونها العامة مع فترات سماح جديدة للديون الباقية. وهكذا انخفض عبء الدين الخارجي إلى أقل من النصف. واستعادت مصر زمام المبادرة، وبدأ الاقتصاد يتنفس، ونجح في تحقيق معدات نمو محترمة واستقطاب رعوس أموال كثيرة، وإن شابه تحيز لصالح طبقات محددة وإهمال تطلعات الغالبية، مع الكثير من مظاهر الفساد والانحراف، فضلا عن الاستخفاف بمستقبل الحياة السياسية، وفرض مشروع التوريث على المجتمع السياسي. وكانت النتيجة، على ما هو معروف، هي الانتفاضة الهائلة لثورة ٢٥ يناير.

الأمن والاستقرار الاقتصادي

وكان تقديري للموقف عند دخولي وزارة المالية لأول مرة بعد تشكيل عصام شرف حكومته الثانية، يقوم على العناصر الآتية:

هذه حكومة انتقالية للعبور بمصر إلى مرحلة سياسية جديدة، وإن مسؤوليتها هي تحقيق هذا الانتقال بشكل هادئ ومنظم، وإزالة أو التخفيف من المخاطر التي قد تهدد النظام الجديد القادم.

إن الشرط الأول للاستقرار والقدرة على التمهيد للنظام القادم هو ضرورة توفير الأمن للمواطن في حياته وحقوقه الأساسية وأمواله، والأكثر أهمية هو توفير الشعور بالأمن.

كما أن هناك حاجة إلى توفير قدر من الوضوح حول شكل النظام السياسى القادم. وهذا أمر ضرورى لاستعادة الاستقرار الاقتصادى. فلا يكفى توفير الأمن والاستقرار فى الحاضر إذا كان المستقبل ملغما بالغموض. فالاقتصاد هو تعامل مع المستقبل، وما لم يكن هذا المستقبل واضحا أو قابلا للتخمين، فالغالب أن تتوقف القرارات الاقتصادية لحين وضوح الصورة. فالاقتصاد، والاستثمار بشكل خاص، يستطيع أن يتعايش مع كل الظروف باستثناء عدم اليقين. فالالتباس وعدم اليقين هما أخطر أعداء الاقتصاد.

وأخيرا وليس آخرا، هناك ضرورة حماية الاقتصاد الوطنى من آثار المستجدات التى طرأت على الساحة، وترتب التهديد باختناق الاقتصاد نتيجة لجفاف بعض الموارد المالية مثل إيرادات السياحة أو عزوف الاستثمارات الخارجية، أو هجرة التوظيفات المالية فى الأسواق المالية، بالإضافة إلى الضغوط المالية الجديدة على الخزانة مع الزيادات فى المرتبات والمعاشات والاستجابة إلى العديد من المطالب الفئوية، فضلا عن توقف الإنتاج فى بعض القطاعات نتيجة للإضرابات والاعتصامات. هذه وغيرها، أوضاع أدت إلى ضغوط مالية شديدة يمكن أن تترتب عليها آثار وخيمة على مستقبل الاقتصاد القومى.

وإزاء هذا التوصيف العام والسريع للأوضاع، فقد انتهيت إلى أن مهمتى الأساسية سوف تتركز على النقطة الأخيرة عن ضرورة الإسعاف السريع للاقتصاد. فالأمن هو مسئولية الحكومة مجتمعة ووزير الداخلية بوجه خاص، ومستقبل النظام السياسى هو مسئولية المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومة مجتمعة فضلا عن مختلف القوى السياسية، أما حماية الاقتصاد الوطنى وضمان الاستقرار للمؤسسات المالية والاقتصادية، فهو المسئولية الأولى لنائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزير المالية. ولكل ذلك فقد حرصت على ضرورة التفكير فى عدد محدود من القضايا الملحة التى ينبغى البدء بها لإعطاء المؤشرات المناسبة لتأكيد حرص الحكومة على استعادة الاستقرار الاقتصادى، وأن تكون الإجراءات المعلنة واضحة ومحددة وليست مجرد كلمات فضفاضة، بل لا بد أن ترتبط بإنجازات محددة وملموسة على الأرض، والأت تقتصر آثارها على ما يتحقق لها من نتائج مباشرة، بل بما تتضمنه أيضا من رسائل وإشارات للمجتمع فى الداخل والخارج.

المهمة العاجلة

وكانت المهمة العاجلة والواضحة هي ضرورة ضمان توفير موارد مالية كافية وسريعة ومناسبة لإيقاف النزيف الذى يتعرض له الاقتصاد. فعجز الموازنة ليس فقط مرتفعا، بل إنه معرض للزيادة، وخاصة أنى اكتشفت مبكرا، أن احتياجات قطاع البترول من موارد الموازنة أكبر بكثير مما يظهر فى أرقام الموازنة المنشورة. كذلك فإن هذا العجز المالى المتزايد لن يقتصر على زيادة الأعباء المالية المحلية للموازنة بما قد يؤدى إلى مزيد من الضغوط التضخمية، بل إنه سوف ينعكس على أوضاع ميزان المدفوعات واستنزاف الاحتياطيات الدولية. وقد بلغ متوسط الاستنزاف من موارد الاحتياطى حوالى مليار ونصف المليار شهريا، حيث فقدت هذه الاحتياطيات ما يزيد على عشرة مليارات دولار بنهاية موازنة ٢٠١٠/٢٠١١ فى نهاية شهر يونيو ٢٠١١.

وفى الوقت نفسه، فإنه لا يكفى البحث عن موارد لسد فجوة العجز، بل لا بد أن يصاحبها البدء فى إجراءات عملية لمواجهة أسباب العجز. وفى ضوء القراءة السريعة لخصائص الموازنة، والتى أشرت إلى أهمها، فقد وجدت أن المرض الرئيسى فى الاقتصاد المصرى هو التوسع السرطانى فى بند الدعم وما يرتبط به من تزايد فى مديونية الحكومة، وتضخم بند خدمة الدين من دفع الفوائد والأقساط. وهكذا تستحق هذه القضية بداية المواجهة. ومع ذلك فإن قضية الدعم تثير، جانبا حساسا وهو أن الدعم موجه، فى الأصل، لحماية الطبقات الفقيرة وغير القادرة، ولذلك فإن مواجهة هذه القضية الحساسة لا بد أن تتم مع مراعاة أوضاع مستحقى الدعم من الطبقات الفقيرة والضعيفة اقتصاديا.

ولكن لا ننسى أن التطبيق العملى لسياسات الدعم، قد تحول فى العمل، فى كثير من الأحوال، إلى مصدر للكسب السريع لفئات أخرى تستغل الدعم وتحوله لتحقيق أرباح هائلة وغير مشروعة باسم الدعم. وهكذا فإن قضية الدعم لا بد أن تكون

في صلب أي حزمة للإصلاح الاقتصادي السريع، وأن تعالج بكل مسئولية ورؤية لتؤكد جدية المحاولة من ناحية، وتوفير الضمانات لحماية مستحقي الرعاية، وبحيث لا يستخدم الدعم في غير أغراضه المشروعة من ناحية أخرى. وأخيراً، فإنه ينبغي الاعتراف بأن أي محاولة للإصلاح الاقتصادي لن تكون بلا ثمن وأنها سوف تنطوي على تحمل التضحيات في المدة القصيرة، وأن هذا الثمن لا بد أن يدفع لضمان تحقيق فوائد جمة على الاقتصاد في مجموعه في المدة الطويلة. ولذلك، فإن أي حكومة راغبة في الإصلاح لا بد لها أن تتمتع بقدر كبير من المصداقية والتأييد الشعبي. فالشعوب تقبل التضحيات – إذا كانت ضرورية – ولكن بشرط الاطمئنان لمصداقية المسؤولين ونزاهتهم وصدق نواياهم، فضلاً عن كفاءتهم المهنية. ولكل ذلك، فمن الضروري أن تقدم الحكومات من المبادرات والإجراءات ما يعيد الثقة والمصداقية إلى القائمين على تولى الأمور. ونظراً إلى أن أحد أهم مظاهر رعاية مصالح المجتمع يتطلب الحرص على المال العام وعدم تسخيره لمصالح كبار العاملين في الحكومة، فإن موضوع ما يحصل عليه هؤلاء من دخول من المال العام تحت مسميات مختلفة من أجور ومرتبات ومكافآت وبدلات وحوافز وغير ذلك، قد أصبح من أكبر مصادر الشكوى. وقد تواترت في الآونة الأخيرة الأنباء عن دخول ومرتبات مبالغ فيها يتحصل عليها عدد محدود من كبار العاملين وغيرهم من المحوظين. لذلك فقد أصبح موضوع وضع بعض الضوابط على الحدود القصوى لدخول العاملين في الحكومة من أهم المطالبات الشعبية، مما يتطلب من الحكومة اتخاذ إجراءات في هذا الصدد. بما يعيد الثقة إلى الشارع في نزاهة الحكم ومصداقيته.

ثلاثة أهداف مرحلية

ولكل ما تقدم، فقد حددت لنفسى منذ اليوم الأول لدخولى الوزارة ثلاثة أهداف مرحلية محددة، إلى جانب متابعة السير اليومي للوزارة، وقد حددت لهذه الإجراءات ستة أشهر تنتهى مع بداية عام ٢٠١٢، وهذه الإجراءات هي على التوالى:

- ١- النظر في وضع ضوابط على الحدود القصوى للمرتبات من المال العام للعاملين في الحكومة، على أن يطبق ذلك من أول يناير ٢٠١٢.
- ٢- توفير أكبر قدر من الموارد المالية لدعم الموازنة واستقرار ميزان المدفوعات، وبما لا يعرض الاستقرار المالى والنقدى لأى هزات، وخاصة من الدول العربية الشقيقة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية.
- ٣- البدء فى برنامج جاد لترشيد الدعم وخاصة فى المواد البترولية والطاقة وتنفيذ المرحلة الأولى منه، بما لا يمس أوضاع الطبقات الفقيرة والضعيفة اقتصادياً.

وبطبيعة الأحوال، فإن هذه الملفات الثلاثة لا تعنى إهمال الجوانب العامة الأخرى للإدارة المالية مثل ترشيد الإنفاق بصفة عامة، وإعادة النظر فى مصادر الإيرادات وتحسين مجالات التحصيل. وقد يكون من المفيد هنا أن أشير إلى فهمى لطبيعة «اقتصاد السوق» الذى دافعت عنه خلال وجودى فى الحكومة، والذى أثار – تلميحا – من بعض الزملاء فى الوزارة ما يفيد أنهم يرفضون مفهوم اقتصاد السوق. وقد حرصت طوال وجودى فى الحكومة على التأكيد على أن الحكومة تؤمن بنظام «اقتصاد السوق»، واحترام الحقوق والحريات وحماية الملكية، مع توفير العدالة الاجتماعية والمساواة فى الفرص. فى ضوء قراءتى لأوضاع الموازنة العامة، وما لاحظته من استمرار التناقص فى الاحتياطات الدولية مع بطء الاستجابة من الدول العربية لتفعيل مبادراتهما لمساعدة مصر، أيقنت أن ضرورة البحث عن موارد مالية سائلة من المؤسسات المالية لم يعد أمراً عاجلاً فقط، بل أصبح ملحاً أيضاً.

وكان الأمر الأكثر سهولة هو الالتجاء إلى صندوق النقد العربى، الذى كنت أعمل به قبل التحاقى بالوزارة. وصندوق النقد العربى هو النسخة الإقليمية من صندوق النقد الدولى، وما يميزه عن الصندوق الدولى هو أنه يحصر عمله فى الوطن العربى، ولكنه يتبع – بشكل عام – الأساليب المتبعة فى صندوق النقد الدولى. ومصر ليست فقط دولة مؤسسة فى هذا الصندوق، بل إنها تمثل أكبر رابع مساهم فى رأسمال الصندوق العربى، بعد السعودية والجزائر والعراق. وبعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء، تم الإتصال بالصندوق العربى للنظر فى تقديم تسهيلات لمصر فى ضوء الظروف القائمة، وأن يكون ذلك فى حدود الحصة القصوى المتاحة لمصر. وقد استجاب الصندوق العربى لهذا الطلب، وأرسل فوراً بعثة إلى مصر لدراسة الوضع المالى وتقديم توصيات لإدارة الصندوق. وبالفعل قدمت البعثة توصياتها لإدارة الصندوق بمنح مصر تسهيلات فى حدود ٤٧٠ مليون دولار، منها ٢٠٠ مليون دولار من خلال القرض التلقائى الذى تم تنفيذه، وتم توقيع

العقد بشأنه، وحولت المبالغ إلى مصر، والباقي تمت الموافقة عليه خلال شهر ديسمبر، وقد تم توقيعه هو الآخر (٢٦ سبتمبر). ويعتبر هذا القرض لمصر أكبر قرض يقدمه صندوق النقد العربي لإحدى الدول الأعضاء.

والآن، فماذا عن صندوق النقد الدولي؟ وكانت المشكلة هي كيفية إعادة طرح موضوع القرض من صندوق النقد الدولي على الساحة، بعد أن تم رفض التسهيلات التي اتفق عليها في يونيو الماضي مع هذا الصندوق. ولذلك بدأت في التمهيد لهذا التغيير على المستويين الرسمي والشعبي. ففي جميع تصريحاتي الصحفية، أكدت أننا في مصر نتحدث بقلب مفتوح مع جميع المؤسسات المالية، وليس لنا موقف إيديولوجي تجاه الاقتراض، وأن العبرة هي بمدى مناسبة القروض لظروف الاقتصاد المصري. فالقرض قد يكون مفيداً أو ضاراً حسب الظروف. كذلك حرصت في اجتماعات مجلس الوزراء، وكذلك مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، على التأكيد بأن المشكلة الحالية لمصر هي مشكلة سيولة. وأن هذا الأمر هو الأكثر إلحاحاً الآن، وينبغي ألا نترك باباً دون أن نحاول أن نفتحته علاجاً لهذه المشكلة الوقائية، والتي قد يؤدي إهمالها إلى أوضاع مؤلمة لنا في حاجة إليها. بل إنني ذهبت إلى أن مجرد التوقيع على اتفاق مع الصندوق الدولي، دون سحب القرض، سوف يعطى الاقتصاد المصري نوعاً من المناعة؛ لأنه يؤكد للعالم ثقة المؤسسات المالية الدولية في الأوضاع الاقتصادية في مصر، فضلاً عن أن مجرد التوقيع يعني أن الأموال يمكن أن تكون تحت تصرفنا في الوقت الذي نحدده نحن. وذكرت - في هذا الصدد - أن التسهيلات المعروضة من الصندوق، ويطلق عليها التسهيلات المتاحة By - Stand، هي مجرد تسهيلات متاحة، أي أنه ليس من الضروري سحبها بالكامل. ولمصر تجربة في هذا الصدد. فقد عقدت مصر اتفاقات مماثلة مع الصندوق في سنوات ١٩٩١، وفي ١٩٩٣، وأخيراً في ١٩٩٦. وعلى حين سحبت مصر ٦٣% من هذه التسهيلات في الاتفاق الأول، فإنها لم تسحب أي مبالغ من التسهيلات في الاتفاقيين التاليين. ولذلك فإن توقيع الاتفاق مع الصندوق قد يفيد ولا يضر، وذلك بطبيعة الأحوال إذا كانت الشروط مناسبة.

وبدأت أشعر أن هناك نوعاً من التفهم، إن لم يكن القبول الضمني، ولكني لم أحصل حتى ذلك الوقت، على أي موافقة صريحة على المضي قدماً لفتح الباب أمام طلب قرض جديد من صندوق النقد الدولي. وفي ذلك الوقت، كنا نعتمد في مصر على إصدار أدونات الخزنة بالجنيه المصري لمواجهة عجز الموازنة، وكانت البنوك المصرية تكتب في هذه الأدون، بعد أن انسحبت معظم البنوك والمؤسسات الأجنبية من التقدم لمناقصات هذه الأدون. ومع ذلك استمرت بعض هذه المؤسسات الأجنبية في الاحتفاظ بما لديها مع عدم بيعها في السوق قبل موعد استحقاقها؛ مما ساعد على عدم التأثير بشدة في أسعار الفائدة. وقد توقع البنك المركزي أن معظم هذه المؤسسات الأجنبية سوف تحتفظ بهذه الأدون فقط حتى موعد استحقاقها، ثم تنسحب من السوق. وقد تحقق هذا التوقع إلى حد بعيد. وعندما دخلت الوزارة، كانت أسعار الفائدة تزيد قليلاً على ١٣%، ثم ارتفعت عندما تركته الحكومة إلى ما يجاوز ١٥%. واستمر الاتجاه في التزايد مع نقص السيولة لدى البنوك واضطرار بعضها إلى خصم أو بيع ما لديها من أدون لدى البنك المركزي للحصول على سيولة. وكان من الواضح أن استمرار الاعتماد على أدون الخزنة من شأنه ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي زيادة الضغط على الموازنة بارتفاع تكلفة خدمة الدين، فضلاً عن مزاحمة القطاع الخاص للحصول على التمويل اللازم من البنوك، والتي بدأت تواجه صعوبات في السيولة لديها.

وفي خلال هذه الفترة، حرصت على التأكيد في كل مناسبة على أنه من مصلحتنا أن نفتح جميع الأبواب الممكنة، وألا نوصد أي باب بما في ذلك باب صندوق النقد الدولي. وكان موقف محافظ البنك المركزي داعماً بقوة لهذا الاتجاه، وكثيراً ما تحدثت، بإصرار، على ضرورة معاودة إحياء فكرة الاقتراض من صندوق النقد الدولي، وأن هذا من شأنه التخفيف من الضغط على ميزان المدفوعات. وبرغم أنني لم أواجه رفضاً قاطعاً من أي من المسؤولين، فلم يحدث أن صدرت موافقة صريحة في ذلك الوقت. وقبل سفري إلى واشنطن لحضور اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في ٢١ سبتمبر، أوضحت للسيد رئيس الوزراء أنني لن أوصد باباً، وسوف أؤكد أن مصر ستنتحدث مع المؤسسات المالية الدولية بقلب مفتوح، وأن كل شيء رهن بما يحقق مصالح مصر.

وفي واشنطن، استقبل كل من رئيس البنك الدولي والمديرة العامة لصندوق النقد الدولي الوفد المصري بكل ترحاب، وخصص رئيس البنك الدولي جلسة خاصة استمرت لما يقرب من الساعة، أكد فيها اهتمام البنك بتقديم كل أشكال الدعم للاقتصاد المصري، وأنه يتفهم كل الاعتبارات التي يمكن أن يبديها الوفد المصري. وبالمثل فإن المديرة العامة للصندوق الدولي ذكرت كلاماً شبيهاً، وإن الصندوق على استعداد دائم لتقديم تسهيلات لمصر إذا رأت مصر ذلك. وفي ردى عليهما في هذين الاجتماعين، أكدت أن الاقتصاد الحقيقي ما زال متماسكاً في مصر، وأن الإمكانيات كبيرة للمستقبل، وأن ما

تواجهه مصر حاليا هو أزمة سيولة طارئة لأسباب معروفة، وأن مصر متمسكة باقتصاد السوق واحترام القانون وحماية الحقوق والحريات، مع مزيد من الاهتمام بالطبقات المحرومة وتوفير الظروف والأوضاع اللازمة لتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية. وبالنسبة إلى الاجتماع مع المسؤولين في الصندوق، أكدت أننا نأتى بقلب مفتوح، وأنا على استعداد لمناقشة صور التعاون كافة. كذلك تم الاتفاق على إرسال بعثة من الصندوق في إطار عملها الروتيني في التشاور والنظر في احتمالات المستقبل، مع التأكيد على أنه في حالة إعادة فتح موضوع قرض الصندوق فإن مصر لن تقبل أى شروط، وأن يكون القرض الجديد غير مخالف لما تم الاتفاق عليه. ووجدت استجابة من إدارة الصندوق لهذه الأفكار.

وفي أثناء وجودى في واشنطن، جاءنى اتصال تليفونى من الدكتورة نجلاء الأهوانى، مستشار رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية؛ لإفادتى بصور حكم من مجلس الدولة بإبطال عقود بيع بعض الشركات التى تم خصصتها، وتم التصرف فى العديد من أصولها لمشتريين جدد، وأبلغتنى أن رئيس الوزراء يطلب رأى فى الموضوع. فقلت لها إن موقف مصر الثابت هو الأخذ باقتصاد السوق واحترام حقوق المستثمرين وعدم المساس بها. لكننا كدولة قانون علينا أن نحترم أيضا أحكام القضاء. ومع ذلك، فإن صدور أحكام من القضاء لا يمنع من استفاد كل مراحل التقاضى، وإن الغرض من وجود أكثر من درجة للقضاء هو تحقيق العدالة وضمان تنفيذ حكم القانون على الوجه الأكمل، وإن وجود درجات التقاضى العليا يقصد بها توفير الاستقرار القانونى. ولذلك فإننى أقترح، مع احترام حكم المحكمة، أن تقوم الحكومة بالطعن فى الحكم أمام المحكمة الإدارية لعليا.

وفى طريق عودتى، أمضيت نصف يوم فى نيويورك، حيث أعدت لى حلقة نقاشية مع عدد من رجال بنوك الاستثمار، والمؤسسات المالية؛ حيث كان المحور الرئيسى هو التساؤل عن الأوضاع الاقتصادية فى مصر. وكان من الطبيعى أن يؤكد استمرار مصر فى الأخذ بنظام اقتصاد السوق، وأحكام دولة القانون، وحماية الحقوق والحريات. وبطبيعة الأحوال، طرح موضوع الحكم القضائى سابق الإشارة، ولم تخرج إجابتى عما سبق. كذلك سئلت عن موقف مصر من الاقتراض من المؤسسات المالية، وخاصة صندوق النقد الدولى. فأكدت من جديد أننا منفتحون وراغبون فى مناقشة كل الاقتراحات ودون أفكار مسبقة، وأن المعيار هو مدى تحقيق مصلحة مصر. كما أعدت التذكير بتماسك الاقتصاد الحقيقى فى مصر، وأن ما تمر به مصر حاليا هو أزمة سيولة، كما هو حال العديد من الدول فى تلك الفترة.

وبعد العودة من واشنطن، تم إبلاغ مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للقوات المسلحة بنتائج الزيارة، وأوضحت ما تم من حوار مع كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وأن الحاجة أصبحت ملحة لاتخاذ قرار واضح للبدء فى فتح باب المفاوضات مع صندوق النقد الدولى. وكان المشير طنطاوى قد طلب أن يقدم له الرأى بتوقيع من رئيس الوزراء ووزير المالية ومحافظ البنك المركزى فى هذا الشأن. فأعدت مذكرة توضح مبرر فتح باب المفاوضات مع صندوق النقد الدولى، ووقعها معى محافظ البنك المركزى، وعرضت على مجلس الوزراء فى ١٦ نوفمبر. وبعد المناقشة وتعدد الآراء، تم أخذ الأصوات (لأول مرة منذ دخولى الوزارة) فووق على المذكرة بأغلبية ١٧ أو ١٨ من الحاضرين - على ما أذكر - وبذلك تمت الموافقة على اتخاذ الإجراءات لبدء المفاوضات مع صندوق النقد الدولى.

يمثل دعم المواد البترولية الجزء الأكبر من بند الدعم، ويتطلب أى تعامل مع هذه القضية معالجتها بجديّة ومرونة فى الوقت نفسه. فالموضوع يثير العديد من الأمور ذات الحساسية الاقتصادية والسياسية. فإذا كان هذا البند يمثل ضغطا متزايدا على الانضباط المالى ويهدد بتفاقم عجز الموازنة فى المستقبل، فإنه بالمقابل يتناول أحد أهم المجالات الحساسة التى تتعلق بالظروف المعيشية للمواطنين، والعديد منهم فى ظروف اقتصادية ومالية صعبة. ولذلك فإن المعالجة تتطلب الكثير من الحكمة مع قدر غير قليل من الإصرار والتصميم فى الوقت نفسه.

عندما تقرأ إحصاءات التجارة الخارجية، يبدو لك أن مصر فى وضع مريح فى مجال البترول. فصادرات المواد البترولية تصل إلى حوالى ١٢ مليار دولار، فى حين أن الواردات منها لا تتجاوز ٦ مليارات دولار، ولكن الحقيقة هى غير ذلك تماما. والحقيقة أن قطاع البترول يثير التباسا كبيرا فى العديد من الأوساط؛ نتيجة لعدم وضوح الصورة بشكل كافٍ عن أوضاع إنتاج واستهلاك المواد البترولية. فهناك تشابكات كثيرة، وهناك حصة مملوكة للجانب المصرى وأخرى للشريك الأجنبى؛ كذلك فمصر تصدر كميات غير قليلة من البترول والمواد البترولية، وتستورد كميات أخرى من الخارج. وبالمثل تشتري الحكومة كميات ثالثة من الشريك الأجنبى بالعملة الأجنبىة وبأسعار، وإن كانت أقل من الأسعار العالمية، إلا أنها أعلى من الأسعار المدعومة. وكانت إحصاءات التجارة الخارجية من البنك المركزى تقيد، حتى عام ٢٠٠٥، صادرات البترول للشريك المصرى وحده، دون حصة الشريك الأجنبى باعتبارها مملوكة لغير المصريين. ومنذ عام ٢٠٠٦، وبناء على نصيحة صندوق النقد الدولى الذى رأى أن العبرة هى بالنتائج الإجمالىة المحلى GDP وليس بالنتائج الإجمالىة القومى

GNP، ولذلك رؤى إدخال جميع صادرات البترول ضمن الصادرات المصرية، بما فى ذلك حصة الشريك الأجنبى، فهذا يمثل جزءا من الإنتاج المحلى.

وبعد دخولى وزارة المالية بأيام، فوجئت بأن وزارة البترول تطلب من وزارة المالية تدبير مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لاستيراد احتياجات البلاد من المواد البترولية لهذا الشهر، وأنها سوف تحتاج خلال الأشهر الستة القادمة مبلغ ٦٠٠ مليون دولار شهرياً لاستيفاء حاجتها من الواردات البترولية من الخارج. وعندما تساءلت عن هذه الأوضاع، وماذا كان يجرى فى الأعوام السابقة، قيل لى بأن وزارة المالية لم تكن توفر لوزارة البترول مثل هذا الدعم فى السنوات السابقة، وأن الأمر قد بدأ قبل دخولى الوزارة مباشرة وقبل نهاية السنة المالية السابقة، حيث طلب وزير البترول توفير احتياجاته لاستيراد البترول. وأفاد وزير البترول بأن الموازنة تتضمن بالفعل مبلغ ٩٥ مليار جنيه لدعم البترول، وأن ما يطلبه لا يتعارض مع تقديرات الموازنة. وبإعادة السؤال على المسؤولين فى وزارة المالية، وإبلاغهم بأن ما تطلبه وزارة البترول لا يعدو أن يكون استخداماً لبدن دعم المواد البترولية الموجود فى الموازنة، فلماذا لا تستجيب المالية لهذا الطلب؟ فقيل لى إن الموازنة ترصد حقاً مبلغ ٩٥ مليار جنيه لدعم المواد البترولية فى جانب المصروفات، ولكن الموازنة ترصد أيضاً مبلغ ٩٥ مليار جنيه أرباحاً وضرائب على قطاع البترول، وعلى هذا القطاع أن يوردها للموازنة. وبسؤال وزير البترول مرة أخرى أكد أن أرباحاً وضرائب البترول لا تتجاوز ٤٠ - ٤٥ مليار جنيه، وأن ما يطلبه هو الفارق بين ما هو موجود فى جانب المصروفات لدعم قطاع البترول، وما هو مطلوب من جانب الإيرادات كحصوله للضرائب والأرباح الحقيقية. فالمالية كانت تبالغ فى أرقام حصوله إيرادات الضرائب والأرباح.

وبطبيعة الأحوال، فقد استجابت وزارة المالية لطلب وزارة البترول، وتم توفير المبالغ المطلوبة لاستيراد المواد البترولية؛ نظراً إلى أهميتها الإستراتيجية وعدم إمكان تعريض البلاد لأزمة فى هذه السلع الحيوية. وحاولت أن أفهم الوضع بالضبط. فلماذا تضطر وزارة البترول للالتجاء إلى وزارة المالية لتمويل جزء من وارداتها من المواد البترولية هذا العام، ولم يكن الأمر كذلك فى الأعوام الماضية؟ واحتاج الأمر إلى أن أفهم الوضع البترولى فى مصر. فالإنتاج المحلى للبترول يقسم - كما سبق أن أشرت - بين الحكومة المصرية والشريك الأجنبى، كما أن الصادرات ليست كلها مملوكة للحكومة وهناك جزء منها مملوك للشريك المحلى، ولذلك فإن احتياجات السوق المحلية من البترول تجوز حصة الحكومة، سواء استخدمت فى الداخل أو صدرت إلى الخارج، وبالتالي فإن هناك عجزاً ينبغي تعويضه إما بالواردات، وإما بالشراء من الشريك الأجنبى، أو بالأمرين معاً. ويتم ذلك طبعاً بأسعار غير مدعمة، ومن ثم تضطر الهيئة المصرية للبترول إلى تحمل فرق أسعار الشراء والبيع، علماً أنها تحسب تكلفة الإنتاج المحلى لنصيب الحكومة بالصفير تقريباً (واحد سنت). إذن هناك عجز تتحمله الهيئة المصرية للبترول. والسؤال: كيف كان يسوى هذا العجز فى السنوات السابقة دون الالتجاء إلى الموازنة، ولماذا اضطرت الهيئة المصرية للبترول إلى الالتجاء لوزارة المالية هذا العام، وبالتالي تحميل الموازنة هذا العجز للسنة الحالية، ولم تكن تفعل ذلك فى السنوات الماضية؟

الإجابة سهلة. لقد كانت الهيئة تلجأ إلى الاقتراض من البنوك لتغطية العجز، وقد وصلت مديونيتها للبنوك إلى سقف لم تستطع بعده الاقتراض من البنوك؛ ولذلك اضطرت إلى العودة إلى الحكومة لسد قيمة العجز بين إيرادات الهيئة وتكاليفها. وبذلك فإن الحقيقة هى أن وزارة البترول عرفت هذا العجز منذ سنوات، ولكنها كانت تغطى هذا العجز بالاقتراض المصرفى. وقد توقف هذا الاقتراض فلم يعد أمام الهيئة ووزارة البترول سوى الرجوع إلى الحكومة. وكان العجز فى السنوات الماضية - الذى كان ينبغي أن يظهر فى الموازنة - فإنه كان يختفى وراء زيادة مديونية قطاع البترول إزاء البنوك (أكثر من ٦٠ مليار جنيه).

كذلك ينبغي ألا ننسى من ناحية أخرى أن قطاع البترول وهو يعانى من هذا العجز، فإنه بالمقابل يتمتع بحقوق إزاء هيئات مصرية أخرى، وخاصة شركات الكهرباء ووزارة الكهرباء وهى مدينة للهيئة المصرية للبترول بأكثر من ٩٠ مليار جنيه. وهذا الأمر الأخير ليس حاله فردية للعلاقة بين البترول والكهرباء، بل إنه حالة متكررة بين مختلف مؤسسات الدولة الدائنة والمدينة فى الوقت نفسه؛ الأمر الذى تترتب عليه تعقيدات مالية لا حصر لها. وإزاء هذه الأوضاع، أعدت وزارة المالية مذكرة بتاريخ ٤ أكتوبر بمجموعة من الاقتراحات لمعالجة المشكلات الهيكلية لقطاع البترول وتحسين الهيكل المالى للهيئة المصرية للبترول؛ وذلك للعرض على المجلس الأعلى للطاقة.

مذكرة للعرض على السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء
الموضوع:

مقترحات لمعالجة المشكلات الهيكلية لقطاع البترول، وتحسين الهيكل المالى للهيئة المصرية العامة للبترول
أنتشر بعرض الآتى:

ظل قطاع البترول يمثل موردا رئيسيا لإيرادات الدولة حتى أواخر التسعينيات، وقد أخذ فائض البترول فى التضائل سنويًا بعد ذلك حتى توقفت الهيئة عن تحقيق أرباح فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وذلك نتيجة لتناقص إنتاج البترول الخام وزيادة الاستهلاك المحلى والارتباط بعقود تصديرية، وفى الوقت نفسه ارتفاع مستوى أسعار البترول العالمية. وتحملت هيئة البترول فى ميزانيتها فروق أسعار المنتجات البترولية مقارنة بتكلفتها وذلك حتى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وهو العام الذى شهد اتباع سياسة جديدة تتمثل فى إظهار دعم المواد البترولية بشكل صريح فى بنود الموازنة العامة للدولة؛ بهدف تعريف المجتمع بحجم هذا الدعم حتى يمكن اتخاذ السياسات الملائمة للتعامل معه. وقد بلغ الدعم المستحق للمواد البترولية فى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ نحو ٦٣ مليار جنيه بزيادة ٢٠٪ عن العام السابق، كما تشير النتائج المبدئية لعام ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ارتفاع حجم الدعم إلى نحو ٩٠ مليار جنيه نتيجة زيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وارتفاع الأسعار العالمية للبترول إلى مستويات مرتفعة بلغت أعلى من ١٠٠ دولار/ برميل خلال النصف الثانى من العام المالى، نتيجة الاضطرابات السياسية فى منطقة الشرق الأوسط.

تواجه الهيئة المصرية العامة للبترول عجزا متراكما فى النشاط الجارى ومشكلة سيولة تفاقمت بشكل كبير بعد ثورة يناير، مما أدى إلى زيادة مديونياتها قبل الشركاء الأجانب والموردين والبنوك المحلية والأجنبية بما يقترب من ٩٣ مليار جنيه. ومن المتوقع أن يصل العجز الجارى فى ميزانية الهيئة للعام المالى ٢٠١١/٢٠١٢ إلى نحو ٦٠ مليار جنيه، وسيتراد عاما بعد عام فى حالة عدم اتخاذ إجراءات جذرية حياله.

وتشير تقديرات هيئة البترول إلى أن العجز الشهرى فى السيولة النقدية المطلوبة لتغطية التزاماتها يبلغ نحو ٦١٥ مليون دولار شهريًا، أى نحو ٧.٤ مليار دولار سنويًا، أو ما يعادل نحو ٤٤.٣ مليار جنيه. ولا شك أن هذا المبلغ الإضافى لا تستطيع موارد الموازنة العامة للدولة تدبيره فى الوقت الحالى، كما لا يمكن تغطيته من الجهاز المصرفى فى ظل نقص السيولة الذى يعانى منه الاقتصاد المصرى فى أعقاب ثورة يناير.

وتجدر الإشارة إلى أن تأخر مستحقات الشركاء الأجانب طرف الهيئة يؤثر سلبا فى قدرة الهيئة على التوسع فى الاستثمارات وزيادة الإنتاج من البترول الخام والغاز الطبيعى، ويحد من إمكانية تحسين أوضاعها المالية. كما أن استمرار هذا الوضع سيضع ضغوطا على سلامة الجهاز المصرفى خاصة البنوك العامة، والتي اضطرت الدولة فى وقت سابق إلى ضخ موارد ضخمة (٤٠ مليار جنيه) لإقالتها من عثرتها؛ نتيجة المديونيات المتركمة على شركات قطاع الأعمال العام. وتبلغ إجمالى مديونية الهيئة لجهات التمويل المختلفة فى الوقت الحالى نحو ٦٠ مليار جنيه بحسب بيانات قطاع البترول. ترجع مشكلة الهيئة إلى الأسباب الرئيسية الآتية:

أ - تسعير منتجات البترول للسوق المحلية بأقل من تكلفتها (متوسط تكلفة الإنتاج والشراء من الخارج، أو من الشريك الأجنبى). وتترايد الخسائر الناجمة عن هذا العنصر عاما بعد عام فى ضوء تزايد الاستهلاك المحلى بمعدلات أكبر من معدلات زيادة الإنتاج، وبالتالي عن حصة الهيئة فى الزيت الخام والغاز، بالإضافة إلى استمرار أسعار البترول العالمية عند معدلاتها المرتفعة.

ب - تدنى أسعار تصدير الغاز الطبيعى للخارج لأجل طويلة، وكذلك تدنى أسعار بيع الغاز للصناعات المحلية بأقل من الأسعار العالمية، وبأجل طويلة أيضا.

ج - منهجية الإدارة المالية للأصول.

د - تزايد متأخرات الهيئة طرف الخزانة العامة بخلاف مستحقاتها طرف الجهات الأخرى (كهرباء - شركات قطاع أعمال عام - مصر للطيران - بعض الهيئات الاقتصادية).

إلا أن متأخرات قطاع البترول طرف الكهرباء يقابلها عدم قدرة قطاع البترول على موافاة الكهرباء بكامل احتياجاتها من الغاز الطبيعى ومما يؤدي إلى تزايد خسائر قطاع الكهرباء نتيجة انخفاض الكفاءة وزيادة التكلفة لاستخدام المازوت والسولار، بدلا من الغاز الطبيعى (المصدر الرئيسى لمحطات توليد الكهرباء).

الوضع الأمثل لهيئة البترول يأتى فى تحقيق أرباح مستمرة من العمليات الجارية، وهو ما يمكن الوصول إليه تدريجيًا من خلال مجموعة من الإجراءات التى تنقسم إلى أربعة أنواع تتمثل فى إجراءات على صعيد عمليات الهيئة Operational

Aspects، وإجراءات على الصعيد المالي؛ وإجراءات تسعير المنتجات البترولية؛ وإجراءات أخرى ينبغي اتخاذها على مستوى السياسات الكلية للحكومة.

أولاً: الإجراءات على صعيد عمليات الهيئة:
خفض صادرات الغاز بالاتفاق مع الجهات المستوردة لأقصى مدى ممكن، أو استيراد غاز من الخارج لحساب قطاع الكهرباء وضخه من خلال خط الغاز العربي؛ لتوفير أكبر قدر من الغاز الطبيعي لقطاع الكهرباء ويترتب على ذلك الآتي:
١- أ - الاستغناء عن استيراد نحو ٢ مليون طن مازوت سنوياً، بالإضافة إلى تحقيق وفر في المازوت المنتج محلياً لتصديره (أو بيعه لتموين السفن) وهو ما سيصدر عائداً إضافياً بنحو ١ - ١.٥ مليار دولار سنوياً.

٢- ب - رفع كفاءة توليد الكهرباء، وخفض الخسائر التي يحققها القطاع.

٣- ج - أن يتضمن ذلك اتفاقاً يفيد بقيام قطاع الكهرباء بسداد قيمة الغاز للبترول (حالياً شبه متوقف) وهو ما سيبيح سيولة لقطاع البترول.

٤- الحد من تسرب البوتاجاز لقمائن الطوب ومزارع الدواجن والاستخدامات غير المنزلية كافة، بجانب تسعير البوتاجاز للأغراض التجارية والفنادق بأسعار تجارية، ويتطلب ذلك الآتي:

٥- أ - تحويل قمائن الطوب إلى استخدام الغاز الطبيعي.

٦- ب - رفع معدلات أداء خطة تحويل المنازل إلى الغاز الطبيعي. ويمكن في هذا الإطار فتح الباب أمام القطاع الخاص للمساهمة بشكل أكبر في الإسراع من خدمة توصيل الغاز الطبيعي للمنازل.

٧- ج - تشديد الرقابة على تسريب البوتاجاز للأغراض غير المخصصة لها.

٨- د - الإسراع في تطبيق نظام الكوبونات لقصر توزيع البوتاجاز المدعوم على الأغراض المنزلية.

٩- هـ - تحويل المخازن من استخدام السولار إلى الغاز الطبيعي لتحقيق وفر في دعم المنتجات البترولية من ناحية، بالإضافة إلى الوفر الذي يمكن تحقيقه على جانب دعم الخبز.

١٠- الاستغلال الكامل للطاقات التكريرية المحلية من خلال رفع كفاءة معامل التكرير التي تعمل حالياً بنحو ٨٣٪ من طاقتها، وتوفير كميات الخام اللازمة لها. وتشير بيانات قطاع البترول إلى انخفاض حجم إنتاج المواد البترولية في معامل التكرير المحلية من نحو ٢٧.٦ مليون طن في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، إلى نحو ٢٥.١ مليون طن في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠؛ وهو ما يتسبب في زيادة فاتورة دعم المواد البترولية بأكثر من ٣ مليارات جنيه سنوياً. وتجدر الإشارة إلى أن الطاقة التكريرية المحلية تبلغ نحو ٣٠ ٣١ مليون طن سنوياً، إلا أن معامل التكرير المحلية تستخدم أغلبها تكنولوجيا قديمة ولم يتم تحديثها لفترة طويلة مما يقلل من كفاءتها، ويؤثر على قيمة العائد من الإنتاج.

١١- قيام وزارة البترول بتقديم طرح أو اثنين خلال العام أمام الشركات للتنقيب وإنتاج البترول والغاز الطبيعي، وهو معدل السنوات السابقة نفسه؛ حيث أدت الأحداث التي أعقبت ثورة يناير إلى عدم طرح مناطق امتياز جديدة هذا العام للتنقيب والإنتاج.

ثانياً: الجانب المالي:

تكليف هيئة البترول بإعداد خطة واضحة لزيادة الإيرادات، وخفض مصاريف التشغيل تشمل إجراءات تفصيلية محددة، وحسابات الوفر المتوقعة لكل إجراء، في إطار جدول زمني للتنفيذ يتم الالتزام به.

قيام مجلس الوزراء باتخاذ قرارات ملزمة للجهات المختلفة لجدولة مديونياتها طرف قطاع البترول (والكهرباء) والالتزام بسدادها خلال جدول زمني محدد.

مراجعة استثمارات الهيئة في الشركات المشتركة التي تمتلكها، وبحث أفضل الوسائل لاستخدام هذه الاستثمارات في إعادة هيكلة ميزانية الهيئة. وفي هذا الإطار، يمكن بحث إمكانية مبادلة جزء من مديونية قطاع البترول بالتصرف في بعض الأصول Asset/ Liabilities Swaps؛ وهو ما يساهم في تحسين الملاءمة المالية للهيئة، وتقليل تكلفة التمويل التي تتحملها الهيئة.

استكمال جهود إعادة جدولة التزامات الهيئة طرف الشركاء الأجانب لتوفير قدر من السيولة للهيئة. بحث صياغة الاتفاقيات الجديدة بما يلزم الشريك الأجنبي سداد الضرائب المستحقة عليه مباشرة للخزانة، وعدم إلزام الهيئة سداد هذه الضرائب نيابة عن الشريك.

دراسة عجز ميزان المدفوعات للهيئة ومتطلباتها من النقد الأجنبي خلال الأعوام القادمة؛ حتى يتسنى للبنك المركزي أخذ هذه المبالغ في الاعتبار في إدارة السياسة النقدية.

ثالثاً: سياسات التسعير:

بحث إمكانية تخفيض الدعم عن البنزين (٢ - ٤ مليارات جنيه) عن طريق تطبيق نظام للبطاقات الذكية يؤمن كميات محددة (١٠٠٠ لتر سنوياً للسيارات الملاكى، و٧٠٠٠ لتر لسيارات التاكسى) بالسعر المدعم وما زاد على ذلك يباع بسعر السوق.

استكمال جهود تعديل أسعار الغاز الطبيعي، وربطه بمعادلة تضمن وصوله إلى الأسعار العالمية.

وضع برنامج لإلغاء دعم السولار بالكامل خلال فترة ٣ - ٥ سنوات، وبحيث يشمل البرنامج خطة لتحويل مركبات النقل الجماعي كافة للغاز الطبيعي، وزيادة محطات تموين الغاز بالاتفاق مع القوات المسلحة، كذلك البدء فوراً برفع أسعار السولار للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة مثل الأسمنت والحديد والأسمدة ليصل سعر السولار جزئياً إلى ٤ جنيهات/لتر (سعر التكلفة تقريباً)، بالإضافة إلى رفع سعر السولار جزئياً إلى ٢ جنيه/لتر لقطاع السياحة (تشمل المراكب واليخوت)، وبحيث تقوم وزارة البترول بدراسة الوفر المالي المتوقع لهذه الإجراءات.

النظر في تطبيق المرحلة الأخيرة من زيادة أسعار الغاز الطبيعي للأنشطة الصناعية غير كثيفة الاستهلاك للطاقة، وهي زيادات تأثيرها محدود على الاستهلاك المحلي والمواطن، على أن يتم ذلك من خلال اللجنة المشكلة لهذا الغرض وممثل بها الوزارات المعنية كافة.

تكليف اللجنة في النظر في تحريك سعر تداول المازوت محلياً من ١٠٠٠ جنيه/طن إلى ١٥٠٠ جنيه/طن، حيث إن حوالى نصف استهلاك المازوت يستهلك في الأنشطة الصناعية، وبرغم أن هذا الإجراء قد يبدو صعباً في ظل الظروف الحالية، فإن التجربة السابقة توضح أن المنتج الصناعي يقوم بتحميل هذه الزيادة على المستهلك، وهي غالباً ما تكون زيادة طفيفة لا تؤثر بشكل ملحوظ على الأسعار.

العمل على التحرير التدريجي لأسعار الطاقة على المدى المتوسط للوصول إلى البيع بسعر التكلفة الحقيقية، خاصة في ظل توقع استمرار اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك؛ وحتى يمكن توجيه موارد الدولة لأوجه مصروفات أكثر أولوية للمجتمع مثل خدمات التعليم والصحة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

رابعاً: سياسات أخرى على مستوى الحكومة:

التوسع في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة وعلى الأخص مشروعات الطاقة الشمسية والطاقة من الرياح، بالإضافة إلى الطاقة النووية، خاصة مع نضوب البترول على المدى الطويل، وأهمية إيجاد مصادر أخرى للطاقة الصديقة للبيئة. وفي هذا الإطار، ينبغي الإسراع بإصدار قانون الكهرباء الموحد والذي يعمل على تنظيم وتشجيع إقامة هذه المشروعات.

الإسراع في التصديق على اتفاقات البترول المبرمة في ٢٠١٠ والتي تعطلت نتيجة حل مجلس الشعب، وبحيث يقوم المجلس العسكري باعتماد هذه الاتفاقات حتى تدخل إلى حيز التنفيذ.

في إطار الخطة التي تتبناها وزارة المالية منذ سنوات حول فض التشابكات المالية بين الجهات الحكومية، فإن الأوضاع الحالية تحتم إيجاد حلول حاسمة وتنفيذها لفض التشابكات بين قطاع البترول والجهات الحكومية الأخرى، خاصة مع قطاع الكهرباء. كما ينبغي بحث انتظام سداد الجهات الحكومية الأخرى مثل هيئة السكك الحديدية والطرق والكبارى، وشركة مصر للطيران.

العمل على ترشيد استهلاك الطاقة بأنواعها كافة، والاستعانة في ذلك بحملات توعية على مستوى المدارس ووسائل الإعلام، ويمكن البدء سريعا بالعمل على تقليل استهلاك الطاقة الكهربائية بنسب تتراوح بين ٥٪ و ١٠٪، وبالتالي تقليل المستورد من المنتجات البترولية المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية. ويمكن في هذا الإطار تطبيق منظومة ترشيد وخفض الاستهلاك في الأنشطة التي يمكن التحكم في حجم استهلاكها مثل الأبنية الحكومية، والشوارع الرئيسية، والمحال التجارية.

تفعيل برنامج وزارة البيئة لتحويل المركبات الحكومية من استخدام البنزين والسولار إلى الغاز الطبيعي. تحسين كفاءة وسائل المواصلات العامة، وهو إجراء ضروري؛ وذلك لإيجاد بديل مناسب أمام المواطنين بتكلفة معقولة، بالإضافة إلى تحقيق انسيابية في المرور تسهم في ترشيد استهلاك الطاقة. إعادة هيكلة قطاع البترول مع مراجعة دور الهيئة المصرية العامة للبترول. ويمكن في هذا الإطار الاستعانة بالبنك الدولي لإعداد دراسة حول سبل إعادة هيكلة البترول؛ بهدف تعظيم عوائدها وزيادة كفاءتها، والتعاقد مع بيت خبرة عالمي لإجراء فحص محاسبي للهيئة العامة للبترول، وذلك في ضوء التشابكات المالية المعقدة التي يتسم بها قطاع البترول، وتقديم النصح الفني حول إعادة الهيكلة المالية الشاملة لقطاع البترول. تجدر الإشارة إلى أهمية مراجعة دور هيئة البترول وبحيث يقتصر على العمل الرقابي، مع ترك أنشطة التكرير والتوزيع والتسويق إلى شركات متخصصة تدار بفكر استثماري وتجاري.

إن الوضع المالي والهيكل لقطاع البترول يمر بمرحلة دقيقة تهدد بتوقف شريان رئيسي في الحياة الاقتصادية، ويتطلب تنفيذ إجراءات حاسمة وعاجلة لتصحيح الاختلالات الحالية. وفي الوقت الذي تقع على عاتق قطاع البترول مسئولية كبيرة في توفير المواد البترولية للسوق المحلية وتعظيم العائد من موارد البترول الناضبة في مصر وهو ما يتطلب تضامنا جهود أجهزة الدولة والمواطنين كافة، فإن قطاع البترول، باعتباره الأكثر دراية بالتفاصيل الفنية والمالية سوف يكون أفضل من يقوم بإعداد برنامج محدد، وفي إطار جدول زمني واضح وحساب الأثر المالي للإجراءات السابقة عرضها وأي مقترحات إضافية يمكن طرحها، وذلك في إطار من الشفافية وبالتنسيق مع الوزارات المعنية الأخرى؛ بهدف تحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع وتعظيم العائد من الموارد المملوكة للشعب.

مع عظيم الاحترام.

نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزير المالية

تحريرا في: ٢٠١١/١٠/٤

د. حازم الببلاوي

برنامج مرحلي لترشيد دعم المواد البترولية:

وفي ضوء ما تقدم، عقدت الوزارة اجتماعات مكثفة مع السادة وزراء البترول والكهرباء والصناعة؛ للنظر في وضع خطة متعددة المراحل لترشيد الدعم في المواد البترولية والطاقة. وكان السيد وزير التضامن الاجتماعي قد أبلغ مجلس الوزراء بأن وزارته تقوم بوضع برنامج لترشيد دعم أنابيب البوتاجاز، وتوزيعها بالبطاقات (كوبونات خاصة)، بأسعار مدعمة، ثم رفع الأسعار فيما جاوز هذه الكميات. وأفاد الوزير أن هذا البرنامج قد أعد ليبدأ تنفيذه اعتبارا من أول يناير ٢٠١٢، على أن تسبقه مرحلة تجريبية اعتبارا من أول أكتوبر ٢٠١١ في محافظتي الوادي الجديد والبحر الأحمر. وفي بداية كل اجتماع لمجلس الوزراء وحيث يبدأ الاجتماع بإعطاء نبذة عن الوضع الأمني والوضع الاقتصادي، كان السيد وزير التضامن الاجتماعي يقدم ملخصا عن الوضع التمويني، وكان يؤكد في كل مرة أن الإعداد لبرنامج توزيع البوتاجاز بالبطاقات يسير على قدم وساق. وقد قامت وزارة المالية بالفعل، عن طريق إدارة سك العملة، بطبع الكوبونات المطلوبة وتسليمها لوزارة التضامن بالفعل.

وكانت الفكرة هي أن تضع الحكومة برنامجا زمنيا على مراحل لترشيد دعم المواد البترولية وغيرها من مصادر الطاقة؛ بحيث تبايع بالتدريج بالتكلفة الحقيقية، وبحيث يقتصر الدعم - بشكل نقدي - على الطبقات المستحقة. وكان المقدر في الموازنة أن دعم المواد البترولية بلغ حوالي ٩٥ مليار جنيه، وغالبا ما سوف يجاوز هذا الرقم في نهاية العام؛ لذلك فإنه حتى لو أنفقت مبالغ نقدية في حدود ٢٠ - ٣٠ مليار جنيه في شكل دعم نقدي للمستحقين، فإن الموازنة تستطيع بذلك - خلال عدة سنوات - أن تحقق وفرا يجاوز ٧٠ مليار جنيه أو أكثر.

وكان المأمول أن يؤدي نجاح توزيع أنابيب البوتاجاز المدعمة بالبطاقات - كوبونات - إلى توفير قاعدة بيانات مهمة لتحديد المستحقين للدعم، فضلا عما يمكن أن توفره مثل هذه التجربة من دروس لردود أفعال المواطنين إزاء توزيع السلع المدعومة بالبطاقات (شكل من أشكال الدعم النقدي) والاستفادة من هذه الخبرة لتعميمها على المواد البترولية ومصادر الطاقة الأخرى.

ونظرا إلى أن أى برنامج مرحلى يتطلب أن تكون المرحلة الأولى مقبولة شعبيا، وأن يحقق نتائج ملموسة مما يهيئ الجماهير لقبول المراحل التالية وقد رأوا بأعينهم النتائج الإيجابية للمرحلة الأولى. ومن هنا فقد كان اختيار المرحلة الأولى بالغ الدقة؛ لأن نجاح الفكرة كلها يتطلب الانتهاء من تنفيذ المراحل كافة. وهو أمر يتطلب القبول الشعبى لبدء تنفيذ المشروع.

ولهذا السبب عقدت فى وزارة المالية لقاءات متعددة مع وزراء البترول والكهرباء والصناعة؛ لتحديد عناصر المرحلة الأولى لتنفيذ برنامج ترشيد الدعم. وقد عاون فى إعداد هذه المقترحات الهيئة المصرية العامة للبترول. وكانت مساهمات كل من الدكتور حسن يونس والمهندس عبدالله غراب والدكتور محمود عيسى والمهندس هانى ضاحى بالغة الأهمية. وكانت الفكرة الأساسية هى أن تقتصر المرحلة الأولى - أساسا - على إزالة أو تقليص الدعم المخصص للاستخدامات الصناعية، والتي تقوم بإنتاج سلع تباع فى الأسواق بالأسعار العالمية. وهكذا فقد كان كل دعم لهذه الصناعات دعما لتكلفة الإنتاج، ولا شأن له بثمن البيع النهائى للمستهلك. فهو بذلك دعم للأرباح أكثر منه دعما للمستهلك. كذلك كانت الفكرة هى أن تتضمن المرحلة الأولى أيضا، إعادة النظر فى بعض أسعار مواد الوقود الأقل استخداما من الطبقات الفقيرة. ومن خلال أحاديث طويلة خاصة مع المهندس هانى ضاحى، فقد وجدنا أنه من الأنسب سياسيا، والبلد مقبل على انتخابات، أن تقتصر المرحلة الأولى على ترشيد الدعم للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة دون غيرها. وكان المهندس ضاحى يحدثنى فى اليوم أكثر من مرة لإجراء تغيير هنا أو تعديل هناك فى البرنامج المرحلى.

وقد أرسلت المذكرة المرفقة إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٢٣ حيث وافق عليها المجلس، وأعلن وزير التضامن أن الجزء الخاص بالبوتاجاز والوارد فى المذكرة لا يمكن تنفيذه، حيث إن برنامج الوزارة الذى كان معدا لبدء التجارب فى أول أكتوبر فى محافظتى جنوب الوادى والبحر الأحمر قد تعرقل، ولم يعد من الواضح متى يمكن تنفيذه! وكانت هذه خسارة كبيرة لأننا كنا نعتمد على تأكيدات الوزير السابقة بأن الإعداد للمشروع يسير بخطى ثابتة، وفجأة تبين أن الواقع غير ذلك تماما. وهكذا حذف من الموافقة على المقترح المقدم لترشيد دعم المواد البترولية الجزء الخاص بالبوتاجاز. وفيما يلى المذكرة المرفوعة لمجلس الوزراء فى هذا الشأن.

مذكرة للعرض على السيد الدكتور

رئيس مجلس الوزراء

بشأن ترشيد دعم المواد البترولية ودعم الكهرباء

أولا: دعم المواد البترولية:

يشكل دعم المواد البترولية جانبا ليس بالقليل من اعتمادات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، إذ يبلغ نحو ٩٥ مليار جنيه من جملة مصروفات الموازنة البالغة نحو ٤٩٥ مليار جنيه، بنسبة ٢٠٪ تقريبا من مصروفات الدولة. وإذا ما تم القياس إلى عجز الموازنة العامة للدولة لذات السنة المالية البالغ نحو ١٣٤ مليار جنيه، فإن دعم المواد البترولية بهذا الشكل إنما يمثل ٧٠٪ من هذا العجز؛ وهو أمر كبير بكل المقاييس.

فبعد أن كان هذا الدعم ١٠ مليارات جنيه فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، إذ به يصل إلى ٩٥ مليار جنيه فى عام ٢٠١١/٢٠١٠، ومن المتوقع أن يصل إلى نحو ١١٠ مليارات جنيه فى عام ٢٠١٢/٢٠١١ وربما أكثر من ذلك، رغما عن أن الموازنة العامة للدولة لم ترصد لهذا الغرض سوى ٩٥ مليار جنيه.

وجدير بالذكر أن الدولار يتكلف دعمه نحو ٤٥ مليار جنيه، ينتظر أن تزيد إلى ٥٠ مليار جنيه؛ وهو ما يعنى أن ٥٠٪ من دعم المواد البترولية المختلفة يتركز فى هذه المادة. إلا أنه رؤى عدم إجراء أى تحرك سعري حاليا فى الدولار مراعاة للأبعاد الاجتماعية وحماية محدودى الدخل، وحتى لا تتأثر أسعار النقل وغيرها نتيجة ذلك.

ونظرا إلى أن استمرار تكليف الدولة لقطاع البترول ببيع المواد البترولية داخل السوق المحلية بأسعار تقل كثيرا عن تكلفة إنتاجها، ومع التزايد المستمر فى معدلات الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية وارتفاع الأسعار العالمية لها، فإن ذلك

قد أثر بشكل سلبي مباشر على قدرة الهيئة المصرية العامة للبترول على توفير السيولة النقدية اللازمة لتوفير المنتجات البترولية المستوردة من الخارج والتي يتم بها استكمال تدبير احتياجات البلاد من المنتجات البترولية، ومن ثم تطلب الهيئة توفير مبالغ نقدية شهرية بنحو ٦٠٠ مليون دولار للهيئة المصرية العامة للبترول تحت حساب دعم المنتجات البترولية في إطار أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦.

في ضوء ما تقدم وفي ضوء الإمكانيات المتاحة، فقد التزمت وزارة المالية بإتاحة نحو ١٨٠٠ مليون دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، أي خلال ستة أشهر وواقع ٣٠٠ مليون دولار شهرياً (١.٨ مليار جنيه) حتى نهاية ديسمبر ٢٠١١، وهو ما يشكل عبئاً حقيقياً على الموازنة العامة خاصة أن تقديرات الموازنة العامة قد بنيت على أساس أن دعم المواد البترولية يتم تسويته مع ما يتول للخزانة العامة من ضرائب وفائض من هيئة البترول حسبما كان متبعاً منذ سنوات؛ حيث كانت الهيئة تدبر احتياجاتها من البنوك. إلا أن الحاجة أصبحت ضرورية لتوفير ١٠.٨ مليار جنيه مصري (المقابل المحلي لمبلغ الـ ١.٨ مليار دولار) في ستة أشهر تشكل عبئاً نقدياً على خزانة الدولة وعلى حسابها بالبنك المركزي، فضلاً عما يمثله ذلك من عبء إضافي على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أنه مطلوب استمرار وزارة المالية في تدبير مبالغ نقدية تحت حساب دعم المنتجات البترولية بما يفوق المخطط في الموازنة العامة للدولة لهذا الغرض.

وقد قامت وزارة المالية ومنذ أول السنة المالية الحالية وحتى تاريخه بإتاحة مبلغ ١٥٧٠ مليون دولار (٩.٤٢ مليار جنيه مصري) وتطالب وزارة البترول بتحويل دفعات أخرى بصفة عاجلة ليتسنى لها توفير المخزون الإستراتيجي اللازم من البوتاجاز، خاصة مع حلول الشتاء وامتناع الموردين عن تسليم الشحنات إلا مقابل سداد نقدي، وهو ما يشكل صعوبة كبيرة ليس فقط على الموازنة العامة للدولة، وإنما أيضاً على ميزان المدفوعات لصعوبة توفير النقد الأجنبي.

وإذا ما أضيف إلى ذلك أن الغاز المستخدم في محطات توليد الكهرباء قد تحدد سعره بـ ٢٥ قرشا (١.٢٥ دولار) لكل متر مكعب طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٢٥ لسنة ٢٠٠٦، تلتزم شركات الكهرباء فقط ووفقاً لما اتفق عليه بأداء مبلغ ١٨.٨ قرش لكل م^٣ وفقاً لأسعار المحاسبة الثابتة منذ ١٠/١/٢٠٠٨، وعلى أن تتحمل الخزانة العامة الفرق بين الـ ٢٥ قرشا، والـ ١٨.٨ قرش طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٨ بتاريخ ١٠/١/٢٠٠٦.

كذلك فإن أسعار المازوت المورد لشركات الكهرباء والذي تحدد بـ ١٠٠٠ جنيه للطن، قد توقفت أسعاره لشركات الكهرباء عند ٢٢١ جنيه للطن، والباقي وقدره ٧٧٩ جنيه مطلوب تحمل الخزانة العامة به طبقاً لموافقة مجلس الوزراء السابق الإشارة إليه.

ومن ثم، فإن قطاع البترول يعاني من عدم الانتظام في تحصيل مستحقاته، سواء طرف شركات الكهرباء أو طرف الخزانة العامة.

ثانياً: دعم الكهرباء:

يشكل دعم الكهرباء إلى حد كبير دعماً مستتراً في الموازنة العامة للدولة؛ حيث سبق لمجلس الوزراء الموافقة بتاريخ ١٠/١/٢٠٠٦ بالقرار السابق الإشارة إليه على الإجراءات المطلوبة آنذاك لتحسين الوضع المالي لشركات الكهرباء، والتي تضمنت رفع أسعار الكهرباء تدريجياً بنسبة ٧.٥٪ سنوياً (٥٪ للكهرباء + ٢.٥٪ لمقابلة الزيادة في أسعار المواد البترولية بمعدل ٩٪) وذلك حتى عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

إلا أن ما تم تطبيقه من زيادات سعرية فعلياً، اقتصر على السنوات الثلاث الأولى اعتباراً من أكتوبر ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨؛ حيث توقفت الزيادات في أسعار الكهرباء منذ أكتوبر ٢٠٠٨ لأغراض الاستخدامات المنزلية والمحال التجارية والإنارة العامة والزراعة وغيرها، وهو ما يعني أن ٧٧٪ من استهلاكات الطاقة الكهربائية توقفت عن أي زيادة سعرية منذ أكتوبر ٢٠٠٨.

أما بالنسبة إلى أسعار الكهرباء للصناعات كثيفة الطاقة، فقد صدرت بشأنها عدة تعديلات؛ الأول بتاريخ سبتمبر ٢٠٠٧؛ والثاني اعتباراً من ٢٠٠٨/٧/١ بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٩٥ لسنة ٢٠٠٨؛ والثالث قد سرى اعتباراً من ٢٠١٠/٧/١ بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٣٠ لسنة ٢٠١٠؛ حيث باتت أسعار الكهرباء كالتالي بالنسبة إلى الصناعات كثيفة الطاقة:

لمشتركي الجهد الفائق ٢١.٧ قرش لكل كيلوات ساعة.
لمشتركي الجهد العالي ٢٦.٣ قرش لكل كيلوات ساعة.

لمشتركي الجهد المتوسط ٣٥.٨ قرش لكل كيلوات ساعة، بالإضافة إلى قسط شهري ثابت بواقع ١٢.١ على كل كيلوات. كذلك وبالنسبة إلى الصناعات الأقل كثافة واستخداما للطاقة (الزجاج المسطح - السيراميك - البورسلين):
لمشترك الجهد الفائق ١٥.٩ قرش لكل كيلوات ساعة.
لمشترك الجهد العالي ١٩.٢ قرش لكل كيلوات ساعة.
لمشترك الجهد المتوسط ٢٦.٣ قرش لكل كيلوات ساعة.

كما روعيت زيادة أسعار الطاقة الكهربائية في هذه القطاعات بنسبة ٥٠٪ خلال فترة الذروة؛ وذلك بهدف حث المشتركين على نقل أحمالهم خارج أوقات الذروة المسائية؛ مما يؤدي إلى تخفيض الأحمال، وبالتالي تخفيض الاستثمارات المطلوبة في محطات التوليد وشبكات النقل.

المعالجة المقترحة لخفض الدعم:

في ضوء ما تقدم، فإن الأمر بات يستلزم تحركا إيجابيا لتقليل الدعم المخصص للمواد البترولية كخطوة أولى لبرنامج متوسط الأجل يراعى الرؤية المستقبلية لضمان وصول الدعم لمستحقيه؛ بما يحقق العدالة الاجتماعية، وفي ذات الوقت يخفف العبء على الموازنة العامة للدولة وإتاحة موارد يتم استخدامها في توفير الخدمات الضرورية للمواطن. كذلك يتطلب الأمر إجراء تحرك سعري في أسعار الكهرباء على الأقل للصناعات كثيفة ومتوسطة استخدام الطاقة في المرحلة الراهنة، وشرائح الاستهلاك المرتفعة.

وفي هذا الصدد، رؤى أهمية البدء في التحرك بصفة عاجلة في إطار محدود لترشيد دعم بعض المواد البترولية، وكذلك أسعار بيع الكهرباء التي لا تمس الطبقات العريضة للشعب؛ بحيث تبدأ هذه المرحلة العاجلة اعتبارا من يناير ٢٠١٢ وهي مرحلة توائم بين أهمية استمرار دعم المواد البترولية ودعم الكهرباء دون مساس بالاحتياجات الأساسية للمواطنين خاصة محدودي الدخل.

ومن ثم؛ فإن التحرك السعري المقترح في هذه المرحلة سيقصر على ما يأتي:

أ - المواد البترولية:

١ - الغاز:

اجراء تحريك سعري بالنسبة إلى كل من:

الصناعات كثيفة الاستخدام للغاز وتتمثل في الحديد والألومنيوم والنحاس والأسمنت والبتروكيماويات، حيث بلغ السعر الحالي ٣ دولارات لكل مليون وحدة حرارية، ويقترح زيادتها بواقع ١ دولار أي بنسبة زيادة ٣٣٪ لتصل إلى ٤ دولارات وذلك فيما عدا الأسمدة؛ حيث رؤى الاستمرار في تسعير الغاز المستخدم لهذه الصناعة طبقا للمعدلات السعريّة التي ترتبط بسعر المنتج النهائي، على أن يكون الحد الأدنى لسعر الغاز ٤ دولارات لكل مليون وحدة حرارية.

ويحقق هذا الإجراء نحو ٢.٣ مليار جنيه سنويا تستخدم في خفض الدعم المقرر للمواد البترولية الأخرى.

الصناعات الأقل كثافة في استخدام الغاز وتتمثل في السيراميك والبورسلين والزجاج المسطح، فإن السعر الحالي ٢.٣ دولار لكل مليون وحدة حرارية، رؤى زيادتها لتصبح ٣ دولارات وهي تقريبا الزيادة المقترحة في الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة (٣٣٪).

ويحقق هذا الإجراء ١٠٠ مليون جنيه.

أما باقي الصناعات التي تستخدم الغاز، فقد رؤى تأجيل أي تحريك سعري عليها؛ حتى لا تؤثر على الأسعار في السوق في الوقت الحالي.

إجراء تحرك سعري للغاز المستخدم في المنازل من متوسط ١٥ قرشا لكل متر مكعب، إلى ٥٠ قرشا للمتر المكعب، مع مراعاة تطبيق الأسعار الحالية للشريحة الأولى دون زيادة.

وهو ما يحقق وفرا في دعم هذا النوع من الغاز يقدر بنحو ٣٥٠ مليون جنيه.

٢ - البوتاجاز:

التطبيق الكامل لمنظومة توزيع البوتاجاز المقترحة من جانب وزارة التضامن الاجتماعي والمعتمدة من مجلس الوزراء، وذلك باستخدام البطاقات التموينية التي تتيح ١.٥ مليون أسطوانة شهريا للأسر المستحقة للدعم بسعر ٥ جنيهات للأسطوانة

(بدلاً من ٢.٥ جنيه) مع بيع الأسطوانات الحرة (خارج البطاقة) بسعر ٢٥ جنيهاً للأسطوانة (بدلاً من ٢.٥ جنيه) ومع تحريك سعر الأسطوانات للأغراض التجارية لتكون بسعر ٥٠ جنيهاً للأسطوانة (بدلاً من ٥.٥ جنيه). ومن المتوقع أن يحقق هذا التحريك السعري في إطار المنظومة المشار إليها وفرا في الدعم بنحو ٢.٩ مليار جنيه سنوياً. ومن ثم؛ فإن إجمالي المرحلة العاجلة توفر في دعم المواد البترولية الحالي ٥.٦ مليار جنيه سنوياً، أي حوالى ٢.٨ مليار جنيه خلال النصف الثانى من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، وعلى النحو الموضح بالبيان المرفق رقم (١).

ب - الكهرباء:

في ضوء المراجعة الدورية لتكلفة وحدة الطاقة المباعة للمستهلكين، وما اتضح من أن سعر البيع المشار إليه آنفاً لا يغطي التكلفة، فقد اقترحت وزارة الكهرباء زيادة أسعار الكهرباء للصناعات كثيفة استهلاك الطاقة (الحديد - الأسمت - الألومنيوم - النحاس - البتروكيماويات) على النحو الموضح بالكشف المرفق الذى يبين الأسعار الحالية وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٣٠ لسنة ٢٠١٠، والأسعار المقترحة (بمراجعة تثبيت أسعار الغاز لهذه الصناعات عند ٣ دولارات لكل مليون وحدة حرارية).

وكذلك زيادة أسعار الكهرباء للصناعات الأقل كثافة في استخدام الغاز (الزجاج المسطح - السيراميك - البورسلين) وعلى أساس تثبيت أسعار الغاز المستخدم في هذه الصناعات عند ٢.٣ دولار لكل مليون وحدة حرارية. ويحقق هذا الإجراء من قبل وزارة الكهرباء زيادة الموارد بنحو ١ مليار جنيه، على أن يوجه هذا المبلغ لسداد جانب من مستحقات شركات البترول طرف الكهرباء.

ويوضح الكشف المرفق رقم (٢) أسعار البيع الحالية لقطاع الصناعة والأسعار المقترحة ويشمل مجموعتين هما المجموعة الأولى (الصناعات كثيفة استهلاك الغاز)، والمجموعة الثانية (الصناعات متوسطة استهلاك الغاز)، وقد روعى قصر التحرك السعري على المجموعة الأولى والمجموعة الثانية وإرجاء المجموعة الثالثة التي تخص باقى الصناعات إلى مرحلة لاحقة بوصفها تمس السلع والخدمات كافة التي تقدم للمواطنين. والأمر معروض على مجلس الوزراء الموقر للتفضل بالنظر؛ تمهيداً لاستصدار القرار اللازم في هذا الشأن. نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزير المالية
تحريراً في: ٢٠١١/١١/٢٣
د. حازم الببلاوى

وقد وافق المجلس على هذه المقترحات باستثناء ما ورد فيها عن البوتاجاز، في ضوء ما أعلنه وزير التضامن الاجتماعى عن أن تنفيذ البرنامج الذى أعدته الوزارة ليبدأ تعميمه من أول يناير ٢٠١٢، قد واجهته بعض الصعوبات فى التنفيذ.

التوصيات الرئيسية للتعامل مع أزمة الطاقة
- بحث إمكانية تخفيض الدعم عن البنزين (٢ - ٤ مليارات جنيه) عن طريق تطبيق نظام للبطاقات الذكية يؤمن كميات محددة (١٠٠٠ لتر سنوياً للسيارات الملاكى، و٧٠٠٠ لتر للسيارات التاكسى) بالسعر المدعم وما زاد على ذلك يباع بسعر السوق.

- وضع برنامج لإلغاء دعم السولار بالكامل خلال فترة ٣ - ٥ سنوات.
- البدء فوراً برفع أسعار السولار للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة مثل الأسمت والحديد والأسمدة ليصل سعر السولار جزئياً إلى ٤ جنيهات/لتر (سعر التكلفة تقريباً) بالإضافة إلى رفع سعر السولار جزئياً إلى ٢ جنيه/لتر لقطاع السياحة.
- النظر فى تحريك سعر تداول المازوت محلياً من ١٠٠٠ جنيه/طن إلى ١٥٠٠ جنيه/طن.
- ترشيد استهلاك الطاقة بأنواعها كافة والاستعانة فى ذلك بحملات توعية على مستوى المدارس ووسائل الإعلام.
- تحسين كفاءة وسائل المواصلات العامة لإيجاد بديل مناسب أمام المواطنين بتكلفة معقولة بالإضافة إلى انسيابية المرور.
- تحرك سعري فى أسعار الكهرباء على الأقل للصناعات كثيفة ومتوسطة استخدام الطاقة فى المرحلة الراهنة، وشرائح الاستهلاك المرتفعة.

لم تكن أفكارى عن السياسة الاقتصادية للمرحلة المقبلة محل تأييد كامل من جميع الزملاء، وقد عارض البعض (قلة) هذه الاتجاهات داخل المجلس، وأحياناً فى اجتماعات عامة تناولتها الصحف. وكانت نقطة البداية، فى نظرى كما سبق أن أشرت، هى أن هذه الحكومة ليست حكومة دائمة، وإنما هى جاءت فى ظروف استثنائية بعد قيام ثورة شعبية، وعليها أن

تمهد الطريق لنظام دائم يختاره الشعب. كذلك فإن هذه الظروف الاستثنائية والمؤقتة تنطوي على مخاطر عاجلة ينبغي مواجهتها، وبسرعة؛ حتى لا تتفاقم وتؤثر على مستقبل الاستقرار الاقتصادى والمالى للبلاد. فالبلد أمامه مستقبل كبير وإمكانات هائلة، ولكن هناك حرائق ينبغي العمل على إطفائها أولاً، قبل أن نتفرغ لإعادة بناء المستقبل. معضلة النفقات والإيرادات

كانت أهم الانتقادات التى وجهت إلى معظم الإجراءات الاقتصادية التى عرضتها للمناقشة فى المجلس، تستند إلى أن معظم الإجراءات تتعلق غالباً بجانبى الإنفاق الحكومى وكيفية ترشيده والحد منه أحياناً، فى حين أن جانب الإيرادات خاصة من الموارد المحلية لم يلقَ العناية الكافية، وبوجه خاص، فقد تكرر التساؤل: لماذا لا نرفع الضرائب ونعتمد على الأخذ، بشكل أكثر جرأة، بمجموعة أكبر من الضرائب التصاعدية، مع زيادة الرسوم الجمركية على الواردات؟ وقد أكد هذه المعانى، أحد وزراء المجموعة الاقتصادية فى اجتماع عام مفتوح عقد فى مقر وزارة المالية فى ٢٥ أكتوبر ٢٠١١م، خلال مؤتمر تم إعداده بالتعاون مع صندوق النقد الدولى لتقديم تقرير الصندوق عن «الأوضاع الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط».

وفى ضوء ما قدم من انتقادات، بدأت بالرد بأننى أقدر كل ما أثير، وأنه لا شك فى أن أى سياسة متوازنة عليها - فى سبيل ضبط العجز - التعرض لجانبى الإنفاق والإيرادات على السواء، وأن التركيز على أحد الجانبين دون الآخر هو إخفاق لفاعلية السياسة المالية. ومع ذلك، فإنه فى الظروف الحالية، ونظراً إلى أهمية عنصر الاستعجال، فإن التغيير فى جانب الإيرادات المحلية يحتاج بطبيعته إلى فترة قبل أن يحقق نتائج ملموسة، فى حين أن التعامل مع الإنفاق يمكن أن يحقق نتائج سريعة ومباشرة. فتغيير نظم الضرائب يتطلب وقتاً لتعديل القوانين ثم بداية تنفيذها وتحصيل الإيرادات المتوقعة منها. وهى أمور لا يمكن أن تؤتى ثمارها قبل فترة، ونحن الآن فى حالة أزمة قائمة، وتتطلب توفير موارد مالية حالة وسريعة. أما ضبط الإنفاق فيمكن أن يحقق نتائج مباشرة فى ضبط العجز فى الحال. وهذه هى مشكلتنا الحالية. فزيادة معدلات الضرائب، لن تحقق أى آثار على الموازنة قبل سنة أو سنة ونصف السنة، ونحن نواجه أزمة محتملة خلال أشهر.

كذلك فإن نظام الضرائب هو أحد أهم معالم النظام الاقتصادى القائم، وليس من المصلحة تغييره فى عجلة دون دراسة متأنية تراعى فيها الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية كافة؛ الأمر الذى يحتاج إلى وقت. فالضرائب أخطر من أن تعالج بسرعة أو بخفة. كذلك فإن التعامل مع الضرائب ليس مجرد التعامل مع مصدر للإيرادات، بل إنه مؤشر على اتجاهات السياسة الاقتصادية، ويمكن أن يعطى الرسائل والإشارات الخاطئة عن مستقبل السياسة الاقتصادية للبلاد. فالضرائب أيضاً تعطى مؤشراً عن سياسات البلاد تجاه الاستثمار الخاص. ومصر، هى الآن فى أحوج الحاجة، إلى إعطاء المؤشرات السليمة عن تعاملها مع الاستثمار فى المستقبل.

وفى حالة مصر، فإن الأمر أكثر حساسية، كما سبق أن أشرت، فالحاجة إلى توفير ضمانات للقطاع الخاص هى أمر مطلوب لمستقبل الاستثمار فى الفترة القصيرة. فمعدل المدخرات المحلية ما زال ضعيفاً فى مصر، ولا يكفى لتمويل تنمية اقتصادية مستمرة، ومن هنا فإن مصر، مثل معظم الدول النامية المماثلة، فى حاجة إلى جذب استثمارات أجنبية لتعويض النقص فى المدخرات المحلية. كذلك فإن جذب هذه الاستثمارات الأجنبية رهن بكيفية معاملة الاستثمارات المحلية. وبالعكس فإن انصراف الاستثمارات الأجنبية يشجع العديد من المستثمرين المحليين على تهريب أموالهم للخارج. وهكذا.. فهناك علاقة تبادلية بين توفير جو مناسب للاستثمارات المحلية، والقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، ونحن نحتاج إلى الاثنين.

وأخيراً، فقد أثبتت التجربة، فى كثير من الدول، ومنها مصر أيضاً، أن رفع معدلات الضريبة ليس سبباً فى زيادة حصيلة الضرائب، بل قد يكون سبباً فى نقصها، ليس فقط بسبب ضعف الحافز على الاستثمار مع ارتفاع الأعباء الضريبية، وإنما أيضاً بسبب تزايد الهروب الضريبى. فمع ارتفاع أسعار الضرائب يزيد الإغراء على التهرب من الضرائب وزيادة نسبة الفساد. ولذلك فإن كثيراً من الدول، من بينها مصر، زادت فيها حصيلة الضرائب مع إنقاص معدلات الضرائب التصاعدية

أما فيما يتعلق بالضرائب التصاعدية، فإننى أعتقد - شخصياً - فى سلامتها من حيث المبدأ، وبشرط أن تطبق فى المجال الطبيعى لها، وهو الضرائب على الدخول الفردية. ولذلك عندما جئنى وفد من بعض المستثمرين، يطالب برفع سعر الضريبة على الشركات فى الشرائح العليا من ٢٥٪ إلى ٣٠٪، أبدت اهتمامى الكبير بهذا الموضوع، لكنى كنت أعتقد أن

المجال الطبيعي للضرائب التصاعدية هو مجال الضريبة العامة على الدخل، وليس في ضرائب الشركات. فإذا كان الغرض من هذه الضريبة هو تحقيق العدالة الاجتماعية، فإن الضرائب التصاعدية على الشركات قد تتنافى مع العدالة الاجتماعية. فقد تحقق شركة أرباحاً أكثر بكثير من شركة أخرى، وبذلك تصبح معرضة للخضوع لشريحة ضريبية أعلى من الشركة الثانية. ولكن العدالة قد لا تتحقق في هذه الحالة.

فالشركة عالية الأرباح قد يساهم فيها عشرات الألوف، في حين أن الشركة الثانية قد يساهم فيها أربعة أو خمسة مساهمين فقط، كذلك فإن الشركة الأولى قد تكون قد بدأت برأسمال كبير، وبالتالي فإن العائد على رأس المال يكون منخفضاً، في حين أن الشركة الثانية قد يكون رأسمالها منخفضاً، وهي بذلك تحقق عائداً مرتفعاً على رأسمالها. كذلك يسهل التهرب من الضرائب التصاعدية في حالة الشركات والأشخاص الاعتبارية حيث يكفي، بعد أن تصل أرباحها إلى رقم معين يخضعها للشرائح الأعلى، لكي تنقسم هذه الشركة إلى عدة شركات تابعة؛ واحدة للإنتاج؛ وأخرى للتوزيع، وهكذا حتى تتجنب الشرائح العليا الضريبية.

ولكل ذلك فقد رأيت أن المجال الطبيعي للضريبة التصاعدية هو الضريبة العامة للدخل للأشخاص الطبيعيين، وطلبت من مصلحة الضرائب إعادة النظر في قانون الضرائب للنظر في مدى إمكانية العودة إلى الضريبة العامة للإيراد العام دون أن نتعرض لمشكلة دستورية؛ حيث صدر حكم من القضاء بأن الضريبة العامة للإيراد والتي كانت مفروضة بقانون صدر في عام ١٩٤٩م غير دستورية؛ لأنها تتضمن نوعاً من ازدواج الضريبة على الوعاء نفسه، مرة باعتبارها ضريبة نوعية (أرباحاً تجارية، أو كسب عمل.. إلخ) ومرة باعتبارها ضريبة عامة على الإيراد. وكان الأمر ما زال قيد الدراسة. فقضايا الضرائب لا تعامل بسرعة أو خفة.

ومع ذلك فقد تضمن برنامج وزارة المالية للإصلاح المالي زيادة الضرائب على السجائر والدخان. والظريف أن الزميل الوزير المعارض، رأى زيادة هذه الضريبة على السجائر تنطوي على إضرار بالفقراء لأنهم أكثر المستهلكين لهذه السلع، على الرغم من أن هذا الاستهلاك يضر بصحتهم، وبالتالي بمستوى الرفاهية العامة. فنحن بذلك بغرض استمالة الجماهير نساعدهم على الاستمرار في عادات تضر بصحتهم وحياتهم، وبالتالي بالرفاه العام في المجتمع. وبرغم كل ما تقدم، فإن وزارة المالية قد أعطت موضوع الضرائب أهمية، فقد أعادت الوزارة النظر في قانون الضريبة العقارية، كما بدأت في دراسة الضريبة التصاعدية على الدخل العام، كذلك فإن الوزارة تعتقد أن مجالات التحصيل ومحاربة التهرب الضريبي قد تكون أكثر فاعلية في زيادة حصيلة الإيرادات من مجرد زيادة معدلات الضرائب والرسوم. وليس هناك أسهل من الكلام المرسل، خاصة إذا تغلف بشعار العدالة الاجتماعية.

أحداث ما سبيرو

حرصت في تسجيل تجربتي حتى الآن هنا على الجوانب الاقتصادية والمالية والتي أعتقد أنها المسئولة الأساسية التي عهدت إليّ عند دخولي الوزارة. ولكن الحقيقة أن الاقتصاد لم يكن هو كل شيء. فالمرحلة كانت تموج بالأحداث السياسية لشعب انتفض بعد سبات طويل للمطالبة بحقوقه وحرياته. ولكل ذلك سوف يكون من الإجحاف أن تقتصر هذه الصفحات على استعراض القضايا الاقتصادية والمالية وحدها. ولا شك أن أحداث ما سبيرو كانت من أهم المعالم التي ميزت هذه الفترة.

كان يوم الأحد ٩ أكتوبر يوماً عادياً، وكانت بعثة صندوق النقد الدولي قد وصلت إلى مصر في الأسبوع الأسبق لإجراء مشاورات عادية، وقد عقدت اجتماعاً في صباح ذلك اليوم مع عدد من معاوني الوزير السادة: ممتاز السيد، وهاني قدرى، وعاطف ملش، ومحمود حسين، وسامى خلاف، وكان الغرض من هذا الاجتماع تحديد مواقفنا إزاء الصندوق، وإعداد البيانات المطلوبة للبعثة. وبعد ذلك كان هناك اجتماع تمهيدي في مجلس الوزراء للنظر في توفير مناخ الاستقرار للمرحلة المقبلة تمهيداً للانتخابات، ويعقبه اجتماع مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمناقشة الموضوع نفسه، ومراجعة إجراءات الإعداد للانتخابات المقبلة.

وكان المعروف أن هناك مسيرة من الشباب المسيحي الذين سوف يتوجهون إلى ميدان ما سبيرو؛ للتعبير عن شكواهم لما تتعرض له بعض الكنائس من اعتداءات، وغيرها من مظاهر الفتنة الطائفية.

ومرت كل هذه الاجتماعات فى سهولة ويسر، ولم يكن هناك شىء يثير الاهتمام بصفة خاصة. ومع عودتى إلى المنزل ومشاهدتى أخبار التلفزيون شعرت بصدمة مما رأيته. صورة جندى يصرخ بأن قبضاً أصاب زميله، ومذبةة التلفزيون فى حالة هستيرية تطالب بالدفاع عن جنود الجيش، ومذيع آخر فى هلع لدخول أحد المسلحين إلى الاستوديو. وهكذا كان هناك هياج كامل فى الشارع، وفوضى فى الإعلام، والدولة تبدو غير موجودة أو ضائعة تماماً.

وفى اليوم التالى الاثنى عشر ١٠ أكتوبر، وبعد أن اتضح حجم المأساة وعدد الضحايا والمصابين، عقد اجتماع لمجلس الوزراء لمناقشة هذا الموضوع. وتوافد الوزراء على الحضور قبل الاجتماع الذى كان مقرراً له الانعقاد فى الساعة الحادية عشرة، وكان الوجوم ظاهراً على الوجوه، والإحساس بالألم غالباً على الجميع، والتساؤل الدائم عند التقاء أى اثنين من الوزراء: «إلى أين نحن ذاهبون؟!».

بدأ الاجتماع والجميع فى حالة أقرب إلى الذهول. وافتتح رئيس الوزراء الحديث بالإشارة إلى أحداث الأمس، وكيف أن الوضع خطير، ولا بد للمجلس أن يتخذ موقفاً، وفتح باب المناقشة. فارتفعت الأيدي لطلب الكلمة. وكان المتحدث الأول، على ما أذكر، هو وزير الصحة الدكتور عمرو حلمى، والذى قال إن الموقف بالغ الخطورة، وإنه من الطبيعى أن تستقبل الحكومة فى مثل هذه الظروف، ثم أعطيت الكلمة لى، فقلت إنى أؤيد تماماً ما ذهب إليه وزير الصحة، وإنه ليس أمام الوزارة سوى الاستقالة ليس، بالضرورة لخطأ ارتكبته، وإنما اعترافاً بالمسئولية واعتذاراً للشعب. فالمسئولية الأولى لأى حكومة هى توفير الأمن للمواطنين. فإذا لم يتحقق هذا الأمن، فإن مسئولية الحكومة تقوم، ولا بد لها من الاستقالة. وفى هذه اللحظة، رفع أكثر من سبعة أو ثمانية أعضاء من المجلس أيديهم بالموافقة على الاستقالة، بينهم رئيس الوزراء نفسه.

وهنا ارتفع رأى آخر، يرى أنه مع الألم الشديد الذى أحدثته وقائع الأمس، فإن الاستقالة فى هذه المرحلة الدقيقة، قد لا تكون الحل الأمثل؛ فنحن نعد لانتخابات مقبلة ومهمة، وبالتالي فإن المسئولية تتطلب عدم ترك السفينة فى هذه اللحظة الحاسمة. وبدأت الأيدي المؤيدة للاستقالة تتراجع، واتجه المجلس بشكل تدريجى إلى التأكيد على أهمية وخطورة المرحلة التى نمر بها، وأن الوقت هو وقت تحمل المسئولية. وبرغم عدم أخذ تصويت على الموضوع، فقد بدا أن الاتجاه الغالب يميل إلى وجهة النظر الأخيرة وعدم تقديم الاستقالة.

فقلت إنى أبدت رأى، والمجلس صاحب الحق فى اتخاذ ما يراه لنفسه. وانفض الاجتماع. وعدت إلى منزلى وأنا فى حالة نفسية سيئة للغاية، وأشعر أننى غير قادر على الاستمرار فى ظل هذه الأوضاع الجديدة. فقد عجزت الحكومة عن توفير الهدف الأول لأى مجتمع منظم، وهو توفير الأمن للمواطن. وكان لا بد من اتخاذ قرار حاسم. إن ما حدث لهو أمر جسيم، ولا يمكن أن يمر مرور الكرام، لا بد أن يكون له ثمن، وأن الحكومة مدينة للشعب بالاعتذار.

وفى اليوم التالى، ذهبت مبكراً إلى مكتبى فى الوزارة، وسحبت ورقة وكتبت عليها استقالتى، وطلبت من مديرة مكتبى أن تطبع بنفسها هذه الاستقالة على الآلة الكاتبة، وألا تطلع عليها أحد، مع وضعها فى ظرف مغلق. وبعد ذلك استدعيت عدداً من معاونى فى الوزارة: نائب الوزير وعدد من مستشارى الوزير، وأبلغتهم بنيتى فى الاستقالة للأسباب المقدمة. فكان أن اعترض الغالبية من الحاضرين، فى حين وافق عدد قليل منهم على أن هذا هو ربما التصرف الأكثر مسئولية. وطلبت بعد ذلك من مديرة مكتبى أن ترسل الخطاب مغلقاً، وتطلب تسليمه إلى الدكتور سامى سعد زغول أمين عام مجلس الوزراء فى يده. وتركت الوزارة وعدت إلى المنزل، وطلبت انصراف السائق والسيارة.

وبعد ذلك بقليل، يبدو أن الأمر بدأ يتسرب، فتلقيتُ عدداً من الاتصالات من وكالات الأنباء والصحف العالمية، هل صحيح أن وزير المالية قد استقال، وهل هذه الاستقالة ترجع إلى خطورة الوضع الاقتصادى؟ فأكدت أن الاستقالة ليست لأسباب اقتصادية على الإطلاق، وإنما هى موقف سياسى للاعتذار للشعب عن عدم توفير حد الأمان له. وأدركت أن التليفونات لن تتوقف، فقامت بإغلاق تليفونائى المحمولة، وشعرت براحة كبيرة، وأننى استعدت حريتى.

وبعد الظهر، حوالى الساعة الثانية، تلقت زوجتى مكالمة على تليفونها المحمول من مديرة مكتبى فى الوزارة، تخبرها بأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يبحث عن أرقام تليفونائى. وأنهم بصدد إرسال أحد لمنزلى، وأنه من المصلحة فتح التليفون المحمول. وبعد فتح التليفون تلقيت اتصالاً من الوزيرة فائزة أبو النجا، التى أشارت إلى أن المشير اتصل بها وهو غاضب، وأبدت نفسها نوعاً من العتاب على الاستقالة، بعد أن تم التوافق فى مجلس الوزراء على أهمية استمرار الحكومة. وبعدها بدقائق اتصل بى المشير طنطاوى مبدياً اعتراضه الشديد، وأن الوقت غير مناسب، والدولة فى حاجة إلى خدماتى. وأبدت له المبررات نفسها، فطلب منى، إذا كان من الممكن الحضور لمقابلته فى وزارة الدفاع، فقلت له: بالطبع ممكن.

وبدأت في ارتداء ملابسى استعدادا للذهاب لمقابلة المشير، وأنا أدرك أن اللحظات المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة إلى المشير رفض الاستقالة

أخذت سيارتى الخاصة وقدمتها إلى مقر وزارة الدفاع، حيث وجدت في انتظارى كل من المشير طنطاوى والفريق عنان، وجلسنا في أحد صالونات الوزارة. وكما توقعت، بدأ المشير بالتأكيد على أنه صدم من تقديم استقالتي؛ فليس هذا وقت الاستقالات. فالوضع الاقتصادى حرج والبلد في حاجة إلى خدمات أبنائه، وأننى مثل الجندى فى المعركة لا يجوز له أن يتراجع؛ ولذلك فإنه يطلب منى سحب هذه الاستقالة. وأجبتة بأننى لن أسحب استقالتي، وأن هذه الاستقالة لا شأن لها بالأوضاع الاقتصادية للبلد، وإنما هى تتعلق بموقف وضع الحكومة فى مأزق أمام الشارع. فنحن فى وضع اقتصادى دقيق، والمطلوب هو أن يتحمل الناس بعض أشكال التضحيات، ولا يمكن أن يقبل الناس تلك التضحيات إذا لم تكن الحكومة محل ثقة واحترام. وعندما ينفلت الأمن ويموت الناس - وأيا كانت الأسباب - فإن الحكومة تكون قد قصرت فى مسؤوليتها الأساسية فى توفير الأمن لأبنائها، وعليها أن تقدم استقالتها.

وهنا طلب منى المشير سحب الاستقالة. فقلت له: إن هذا غير وارد، وإننى لن أسحب الاستقالة، فقال المشير: إن الاستقالة مرفوضة. فقلت له: هذا حقك. واستمر الحوار لفترة قصيرة. ولا أخفى أننى شعرت بضغط شديد، وأننى فى شبه أزمة، فعلى الرغم من أننى أريد أن أتخذ موقفا سياسيا، فإننى أيضا وعلى وجه اليقين، لا أريد أن تترتب على ذلك تأثيرات سلبية على الاقتصاد، خاصة وقد كنا بصدد الدخول على بعض التفاهات مع بعض المؤسسات المالية الدولية، (صندوق النقد الدولى). فقلت لهما: إننى سوف أفكر، فأصر المشير والفريق على ضرورة عودتى للعمل، وأن استقالتي مرفوضة. وذكرت لهما أننى فى حيرة شديدة. وبطبيعة الأحوال، فقد دارت فى نفسى أحاسيس متناقضة ومتعارضة. فمن ناحية، هناك ضرورة الإصرار على موقفى، ومن ناحية أخرى، فإنه ينبغى ألا تأخذ الكبرياء الشخصية حد الإضرار بمصلحة الدولة. فهناك من ناحية، أن الموقف السياسى قد تحقق بالفعل ووصلت الرسالة إلى الشارع، وبالتالي فلا داعى للمبالغة، ولكن هناك من ناحية أخرى، ضرورة التمسك بموقفى وعدم الإذعان للضغوط النفسية. وأخيرا قلت لهما: إننى لن أسحب الاستقالة، وإذا تم الإصرار على رفضها، فإننى - بوصفى مسئولاً - سوف أقوم بواجبى إلى أن يتم قبولها. وهنا قال الاثنان: استقالتك مرفوضة.

وفى هذه الأثناء، اتصلت بى السيدة منى الشاذلى طالبة إجراء لقاء تليفزيونى فى الليلة نفسها على قناة دريم، فوافقت فى الحال، ثم اتصلت بى السيدة ريم ماجد من قناة أون تى للغرض نفسه، فذكرت لها أننى قبلت قبل دقائق عرضا من منى. وكان لقاءى مع قناة دريم صادقا فظهرت فيه حيرتى وقلقى، وأن قرار عودتى واستئناف عملى لم يكونا سهلين ولا مريحين. وأثق أن البرنامج صادف قبولا كبيرا من المشاهدين؛ وربما لأنهم أحسوا بصدقى وحيرتى فى الوقت نفسه. انزعاج فى مجلس الوزراء

استأنفت عملى، وكان أول لقاء لى بعد ذلك مع الوزراء تجربة أخرى، لم أكن قد فكرت فيها مسبقا. وفى يوم الأربعاء ١٢ أكتوبر، كان هناك اجتماع فى مجلس الوزراء. ودخلت مكتب رئيس الوزراء الذى رحب بى بأدبه المعروف، وإن كان يبدو أن فى الأمر شيئا، وكان معه الدكتور على السلمى نائب رئيس الوزراء. وبعد السلام والتحية، وجه لى الدكتور السلمى عتابا؛ لأننى استقلت دون تنسيق مع بقية أعضاء المجلس، وأن هناك اتفاقا بأن يكون تصرف الوزراء جماعيا، وأننى بذلك سببت حرجا للوزارة والوزراء. فرددت عليه قائلا: إنه ليس صحيحا أنه كان هناك اتفاق على تصرف جماعى، والصحيح أنه عرضت على المجلس عدة آراء، وقد دافعت عن ضرورة استقالة الوزراء، ووافق عدد من الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء على الاستقالة، ثم عرض رأيا آخر بضرورة الاستمرار وتحمل المسؤولية، ومال إلى هذا الرأى الثانى غالبية المجلس. وقد رأيت أنه ما دام أن هذا هو رأى الغالبية، فلا بد من احترام هذا الاتجاه ما دام ظللت عضوا فى المجلس. وأما إذا رأيت أن هذا الرأى يتعارض مع ما أعتقد أنه الموقف السليم، فإنه من حقى أن أترك المجلس كلية وأقدم استقالتي. وانتقلنا بعد ذلك لعقد اجتماع آخر مع بعض من الوزراء، وكان من الطبيعى أن ألتقى فيه عددا آخر من الوزراء، وظهر واضحا أن هناك شيئا غير مريح فى النفس مع بعض العتاب المكتوم إن لم يكن من اللوم الصريح. وبعد أن اكتمل نصاب الاجتماع، وبدأ الحديث، تعددت الإشارات غير المباشرة إلى صعوبة وضع الحكومة بعد الاستقالة، إلى أن طلب أحد الزملاء من الوزراء الحديث بالقول منفلا - وإن كان الحديث تلميحا دون ذكر أسماء - إن ما حدث غير مقبول، وإن به خروجا على إجماع الوزراء، وأنه يطالب مجلس الوزراء باتخاذ إجراء حازم إزاء ما تم، وإلا فإنه سوف يقدم استقالته من الوزارة.

وبعد أن استمعت إلى عدة كلمات، طلبت الكلمة، ووجهت كلمتي إلى المتحدث، قائلاً: إنني كنت أحب أن يكون حديثه صريحاً، ولا يقتصر على التلميح، وأكدت أنني لست في وضع لتبرير موقفي لأي من كان، وأنني تصرفت بوحى من ضميري، وأن التزامي برأى الأغلبية في المجلس لا يقيدني إلا في حالة بقائي ضمن المجموعة. وبطبيعة الأحوال، لم يتخذ المجلس أى إجراء، كما لم يقدم الوزير استقالته!

وعلى الرغم من أن الجو العام للوزراء لم يكن مرحباً بما فعلته، فإن ذلك لم يمنع من بعض الاستثناءات، ومنها - على سبيل المثال - وزير الداخلية اللواء منصور العيسوي، الذي استقبلني بعد ذلك في أول لقاء بحرارة قائلاً: «أنت عملت اللي أنا كنت عاوز أعمله». كذلك فإن الصديق منير فخرى عبدالنور قال ضاحكاً: «لقد عريتنا».